

باب

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

[ظن وأخواتها]

وهذا قول الجمهور، وقال السهيلي: هي كأعطى بدليل: ظننت زيداً عمراً. ورد بالرفع عند الإلغاء نحو: زيد قائم ظننت.

(الداخل عليهما كان) وقد سبق بيان ذلك في كان.

(والممتنع دخولها) أي دخول كان.

(عليهما) أي على المبتدأ والخبر.

(لاشتمال المبتدأ على استفهام) فيجوز: أيهم ظننت أفضل منك؟ و غلام من ظننت عندك؟ ولا تدخل كان على هذه.

(فتنصبهما مفعولين) هذا قول الجمهور، وزعم الفراء أن الثاني حال. ورد بوقوعه مضمراً نحو: زيد ظننتكه.

(ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلا بدليل) فلا يجوز في: ظننت زيداً قائماً، ونحوه أن

يقال: ظننت، ولا ظننت زيداً، ولا ظننت قائماً، إلا إن دل على الحذف دليل كقوله:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي: وتحسب حبهم عارا علي، وقوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره كائنا، وقوله:

كأن لم يكن بين إذا كان بعده تلاق، ولكن لا إخال تلاقيا

أي لا إخال الكائن تلاقيا.

(ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين) فالأصل تقديم المفعول الأول

وتأخير الثاني، وقد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل كتساويهما تعريفاً أو تنكيراً

نحو: ظننت زيداً صديقك أو خيراً منك فقيراً إليك. أو ما يوجب الخروج عن الأصل

كحصر الأول نحو: ما ظننت بخيلاً إلا زيداً. وأسباب البقاء والخروج مستوفاة بالابتداء،

وإن لم يعرض موجب لأحدهما جاز الأمران نحو: ظننت زيداً قائماً.

(ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان) وقد سبق ذلك مستوفى في كان.

(فإن وقع موقعهما) أي ذكر بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها.

(ظرف) نحو: ظننت عندك.

(أو شبهه) نحو: ظننت لك.

(أو ضميراً) نحو: ظننته.

(أو اسم إشارة) نحو: ظننت ذلك.

(امتنع الاقتصار عليه) أي على أحد المذكورات من الظرف وما بعده.

(إن كان) أي أحد المذكورات.

(أحدهما) أي أحد المفعولين، لما سبق أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين إلا

لدليل، ولا دليل.

(لا إن لم يكنه) أي إن لم يكن أحد المفعولين - والحاصل أن الاقتصار على

عندك ونحوه جائز إن جعل ظرفاً لحصول الظن، وغير جائز إن جعل مفعولاً ثانياً،

والآخر حذف اقتصاراً، وكذا إن جعلت لك علة لحصول الظن اقتصرت عليه، أو ثانياً

فلا، وإن جعلت هاء الضمير أو اسم الإشارة المصدر اقتصرت عليهما، أو أحد

المفعولين لم يجز.

(ولم يعلم المحذوف) أي إنما يمتنع الاقتصار على المذكور إن كان أحدهما ولم

يعلم المحذوف، فإن علم بأن دل دليل جاز الاقتصار، كقول من قيل له: أظننت زيداً

صديقك؟ نعم ظننته، وكذا الباقي.

(وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن أو يقين أو كلاهما أو تحويل) فهذه أربعة أنواع:

نوع مختص بالظن، ونوع مختص باليقين، ونوع صالح للظن وصالح بيقين، ونوع

للتحويل، وهي كلها مشتركة في أن منصوباتها لا تستغني عن ثان، ويميزها من الأفعال

التي يقع بعدها منصوبان على غير هذا الحد، وقوع ثاني منصوبها بعد ضمير الفصل

كقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦].

(فلأول) وهو الظن فقط.

(حجا يحجو) كقوله:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخائقة حتى أملت بنا يوماً ملمات

(لا لغلبة ولا قصد ولا رد ولا سوق ولا كتم ولا حفظ) فإن كانت حجا بمعنى غلب في المحاجة أو قصد أو رد أو ساق أو كتم أو حفظ تعدت إلى مفعول واحد. (ولا إقامة ولا بخل) فإن كانت حجا بمعنى أقام أو بخل كانت لازمة. (وعد) نحو:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم (لا لحسبان) فإن كانت بمعنى حسب بفتح العين تعدت إلى واحد، وحسبان مصدره، يقال: حسبته بالفتح أحسبه بالضم حسبا وحسابا وحسابنا وحسابه إذا عدته. (وزعم) نحو:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإنني شربت الحلم بعدك بالجهل ومصدر زعم هذه زعم وزعم وزعم. (لا لكفالة ولا رئاسة) قال المصنف: يقال زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جر أخرى. انتهى. وقال الجوهري: زعمت به أزعم زعمًا وزعامة أي كفلت. (ولا سمن ولا هزال) يقال: زعمت الشاة بمعنى سمنت وبمعنى هزلت ولا يتعدى. (وجعل) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، أي اعتقدوهم. (لا لتصير) وسيأتي.

(ولا إيجاد) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أي أوجد. (ولا إيجاب) نحو: جعلت للعامل كذا أي أوجبت. (ولا ترتيب) نحو: جعلت بعض متاعي على بعض أي ألقيت (ولا مقاربة) وسبقت بباب كاد. (وهب) بصيغة الأمر للمخاطب (غير متصرف) نحو: فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهربي امراها لكا

ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر للمخاطب، ولذا قال: غير متصرف، فلا تستعمل بصيغة الماضي ولا المضارع ولا اسم الفاعل ولا يكون أمرا باللام. (وللثاني) وهو اليقين فقط.

(علم) نحو:

علمتك البازل المعروف فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل
(لا لعلمة) يقال: علم الرجل يعلم علما وعلمة إذا صار أعلم وهو المشقوق الشفة العليا.

(ولا عرفان) نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]. ويتعدى حينئذ إلى واحد.

(ووجد) نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠] ومصدرها وجدان عن الأخفش، ووجود عن السيرافي.

(لا لإصابة) ويتعدى حينئذ لواحد. يقال: وجد فلان ضالته وجدانا ووجودا. (ولا استغناء ولا حزن ولا حقد) ولا يتعدى حينئذ يقال: وجد فلان أي استغنى وجدا ووجدنا ووجدا وجدة، ووجد موجدة غضب، ووجدنا حزن.

(وألغى مرادفتها) أي مرادفة وجد المتعدية إلى اثنين كقوله:

قد جربوه فألغوه المغيث إذا ما الروع عم فلا يلوى لى أحد
واحترز من التي بمعنى وجد بمعنى أصاب، فإنها تتعدى لواحد نحو: ألغيت الشيء وجدته.

(ودرى) نحو:

دريت الوفي العهد ياعرو فاغبت فلان اغتباطا بالوفاء حميد
وأكثر ما تستعمل معداة الباء نحو: دريت به، فإذا نقلت بالهمزة تعدت لواحد بنفسها. ولثان بالباء نحو: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

(لا لختل) فإنها تتعدى حينئذ لواحد. يقال: درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه. والختل مصدر ختل، يقال ختله وخاتله أي خدعه.

(وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف) نحو:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ولم يستعمل لها ماض ولا مضارع ولا اسم فاعل ولا مفعول ولا مصدر، هذا إذا
كانت بمعنى اعلم المتعدية إلى اثنين. فإن كانت تعلم أمراً من تعلمت الحساب أتعلمه
تعدت إلى واحد وتصرفت.
(وللثالث) وهو الظن واليقين.

(ظن) ففي غير المتيقن وهو المشهور فيها: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾
[الجاثية: ٣٢]، وفي المتيقن وهو كثير فيها: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة:
٤٦].

(لا لثمة) فإذا أريد بظن معنى اتهم تعدت إلى واحد.
(وحسب) ففي غير المتيقن وهو المشهور: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾
[الكهف: ١٠٤]، وفي المتيقن وهو قليل:

شهدت، وفاتوني، وكنت حسبتني فقيراً إلى أن يشهدوا وتغيبي
والمضارع يحسب بالكسر والفتح، والمصدر محسبة ومحسبة وحسبان بالكسر.
(لا للون) تحرز من قولهم: حسب الرجل إذا احمر لونه وابتيض كالبرص، وكذا إذا
كان ذا شقرة فإنه فعل لازم.

(وخال يخال) ففي غير المتيقن وهو المشهور فيها نحو:
إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطيع من الوجد
وفي المتيقن وهو قليل:

ما خلتنى زلت بعدكم ضمناً أشكو إليكم حموة الألم
أي ما زلت بعدكم ضمناً خلتنى كذلك، والمصدر خيل وخال وخيلة ومخيلة
ومخال وخيلولة وخيلان، ويسومك معناه يليك ويدور عليك من قولهم: سمته خسفاً
أي أوليته إياه وأدرته عليه.

(لا لعجب ولا ظلع) تحرز من خال الرجل يخال تكبر، والفرس ظلع أي غمز في
مشيته.

(ورأي) كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ ﴿٦﴾ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧] أي يظنون، ونعلمه.

(لا لإبصار) نحن: رأيت الشيء أي أبصرته.

(ولا رأي) نحو: رأيت رأي فلان أي اعتقدته.

(ولا ضرب) نحو: رأيت رأي الصيد أي أصبته في رثته. وهي في هذه الأحوال الثلاثة متعدية إلى واحد.

(وللرابع) وهو التحويل.

(صير واصار) وهما منقولان من صار أخت كان، نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة.

(وما رادفهما من جعل) نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

(ووهب غير متصرف) نحو ما حكى ابن الأعرابي: وهبني الله فذاك أي جعلني، ولا يستعمل وهب كصير إلا بصيغة الماضي.

(ورد) نحو:

فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا

(وترك) نحو:

ورببته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

(وتخذ) نحو:

تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني

(واتخذ) نحو: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]

(وأكان) قال المصنف: ألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار، وما حكم به جائز قياسًا لكن لا أعلمه مسموعًا.

(والحقوا) أي العرب.

(برأى العلمية) أي في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(الحلمية) أي رأى الحلمية نحو: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

(وسمع المعلقة بعين) نحو: سمعت زيداً يتكلم. واحترز من المعلقة بمسموع، فإنها لا تتعدى إلا إليه نحو: سمعت كلاماً، ومنه: ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].
(ولا يخبر بعدها) أي بعد سمع.

(إلا بفعل دال على صوت) نحو يقرأ ويتكلم وشبههما.

(ولا يلحق ضرب مع المثل على الأصح) وقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣] ليست ضرب فيه بمعنى صير، ومثلاً المفعول الثاني، وأصحاب القرية الأول، خلافاً لبعضهم، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ﴾ [الحج: ٧٣]، وذلك لاكتفائها بالمرفوع، ولا يفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب.

(ولا عرف وأبصر، خلافاً لهشام، ولا أصاب وصادف وغادر، خلافاً لابن درستويه) فقائماً في نحو: عرفت زيداً قائماً، وأبصرته قائماً، وأصبت قائماً، وصادفته قائماً، وغادرته قائماً، منصوب على الحال، وكذلك ما أشبهه إذ لم يثبت كون هذه الأفعال يتعدى إلى أكثر من واحد، وقد لزم تنكير المنصوب الثاني، فلا يكون مفعولاً ثانياً، خلافاً لمن ذكر.

[الإلغاء والتعليق في الأفعال القلبية]

(وتسمى المتقدمة على صيّر) وهي حجا ورأى وما بينهما وهي أربعة عشر فعلا.

(قلبية) وسميت بذلك لقيام معانيها بالقلب.

(وتختص متصرفاتها) وهي ما عدا هب وتعلم، وأما هب وتعلم فلما لم يتصرفا في

أنفسهما لم يتصرف فيهما بالإلغاء، بل أقرأ على أصل الأفعال من العمل.

(بقبح الإلغاء) وهو ترك العمل لفظاً ومعنى لغير مانع.

(في نحو: ظننت زيد قائم) أي إذا وقعت متصدرة. ومذهب البصريين أنه يمتنع

الإلغاء حيثئذ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه جائز، لكن الإعمال عندهم أحسن.

(وبضعفه) أي ضعف الإلغاء.

(في نحو: متى ظننت زيد قائم، وزيد أظن أبوه قائم) والمراد ما إذا لم تتصدر

وتقدمت على المفعولين كالمثالين المذكورين. قال المصنف: حكم سيبويه بقبح إلغاء

المتقدم نحو: ظننت زيد قائم، وفي درجته الإلغاء في نحو: زيد أظن أبوه قائم.

(وبجوازه) أي جواز الإلغاء.

(بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم) والمراد إذا

تأخرت عن المفعولين أو توسطت بينهما.

(وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو: ظننت زيد قائم أولى من الإلغاء)

لأن في هذا التقدير إبقاء ظننت على عملها وهي متصدرة، فإذا قدرت ضمير الشأن كان

هو المفعول الأول، والجملة المذكورة المفعول الثاني. قال المصنف: ويكون هذا نظير

قول العرب: إن بك زيد مأخوذ، على تقدير، إنه، وإذا قدرت اللام كانت الجملة في

موضع المفعولين، وتكون ظننت معلقة. قال المصنف: أجاز سيبويه: أظن زيد قائم،

على تقدير: أظن لزيد قائم، وعلى ذلك حمل قول الشاعر:

وإخال إني لاحق مستتبع

بالكسر أي إني للاحق.

(وقد يقع الملقى بين معمولي إن) كقوله:

إن المحب علمت مصطفى ولديه ذنب الحب مغتفر

(وبين سوف ومصحوبها) كقوله:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حضن أم نساء
(وبين معطوف ومعطوف عليه) نحو:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر

(والإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز) فتقول: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، برفع زيد ونصبه، وهذا مذهب البصريين، فإذا نصب فالفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني، وأما الرفع فظاهر.

(لا واجب، خلافاً للكوفيين) فلا يجوز عندهم نصب زيد في المثالين، والسماع يرد عليهم. قال الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنيننا فلم تعبأ بعذل العاذليننا
ينشد برفع ربع ونصبه.

(وتوكيد الملقى بمصدر منصوب قبيح) نحو: زيد ظننت ظنا منطلق.

(وبمضاف إلى الياء ضعيف) فيزيل بعض القبح عدم ظهور النصب نحو: زيد ظننت ظني منطلق.

(وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفاً) فيكتسي بعض الحسن بكون المصدر ضميراً؛ نحو: زيد ظننته منطلق، أو اسم إشارة نحو: زيد ظننت ذاك منطلق.

(وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً فيلغى وجوباً) فتقول: زيد منطلق ظنك، وزيد ظنك منطلق. فظنك مصدر مؤكد للجملة، وهو نائب مناب الفعل، ويجب حينئذ إلغاؤه، فلا يقال زيداً ظنك منطلقاً، خلافاً للمبرد والزجاج وابن السراج.

(ويقبح تقديمه) قال المصنف: لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة، فقبح تقديمه كما قبح تقديم حقا من قولك: زيد قائم حقا، ولذلك لم يعمل، لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتوكيد، واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد محال. انتهى. وأجاز الأخفش وغيره التقديم، فتقول: ظنك زيد منطلق، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز إعماله.

(ويقل القبح في نحو: متى ظنك زيد ذاهب؟) فكما قل القبح بتقديم متى في: متى تظن زيد ذاهب؟ قل في: متى ظنك زيد ذاهب؟ ولهذا أجاز ابن عصفور هنا ومنعه هناك.

(وإن جعل متى خبر الظن رفع وعمل وجوباً) فتقول: متى ظنك زيداً منطلقاً؟ برفع ظن على الابتداء، وجعل متى خبراً عنه، ونصب المفعولين، لأنه حينئذ غير مؤكد للجملة، وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل.

(وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام) وذلك لأنهما يطلبان الفعل، فتقول: ظنك زيداً منطلقاً، أي ظن ظنك، ومتى ظنك زيداً منطلقاً؟ أي متى ظننت ظنك؟

(وتختص أيضاً القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظاً إلى ذي استفهام) نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وعلمت أيهم أخوك، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١] فالجملة في موضع نصب بالفعل قبلها، فهو متعد إليها معنى لا لفظاً، وكذا الحكم مع غير الاستفهام من المعلقات، وتحرز بالمتصرفة من هب وتعلم فإنهما لا يعلقان كما لا يلغيان.
(أو مضاف إليه) نحو: علمت غلام أيهم عندك.

(أو تالي لام الابتداء): علمت لزيد عندك، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢]

(أو القسم) نحو:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

(أو ما أو إن النافيتين) نحو: ﴿وَضُنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

(أو لا) نحو: أظن لا يقوم زيد؛ والمغاربة لم يعدوا " لا " في المعلقات، وذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السراج: أحسب لا يقوم زيد.
(ويسمى تعليقا) أي يسمى تعديها معنى لا لفظاً تعليقا.

فالتعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب، وسمي تعليقا لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله.
(ويشاركهن فيه) أي في التعليق.

(مع الاستفهام نظر) سواء أريد به نظر العين أو القلب نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] ونحو: ﴿فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣].

(وأبصر) نحو: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾ ٥ ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥-٦].
(وتفكر) نحو:

حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهاة تفكر آياه يعنون أم قردا
والحزق القصير الذي يقارب الخطو، وكذلك الحزقة أيضًا.

(وسأل) نحو: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

(وما وافقهن) نحو: أما ترى أي برق ها هنا؟ وبمعنى أما تبصر؟ حكاها سيبويه،
ونحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣].

(أو قاربهن) نحو: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧].

(لا ما لم يقاربهن، خلافاً ليونس) في إجازته تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن،
وجعل منه: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

ومذهب سيبويه أن ضمة أي للبناء، وهي موصولة، وقد سبق ذلك بباب الموصول.
(وقد يعلق نسي) كقوله:

ومن أنتم إنا نسينا من انتم وريحكم من أي ريح الأعاصر
وعلق لأنه ضد علم، والضد قد يحمل على الضد.

(ونصب مفعول نحو: علمت زيداً أبو من هو) والمراد به ما تقدم فيه أحد
المفعولين على الاستفهام كالمثال.

(أولى من رفعه) لأن العامل متسلط عليه بلا مانع؛ ويجوز رفعه لأنه والذي بعد
الاستفهام واحد في المعنى، فكأنه في حيز الاستفهام، وروى قوله:

فوالله ما أدري غريم لويته أيشتد إن قاضاك أم يتضرع
برفع غريم، ولو نصب لكان أجود لما سبق.

(ورفعه ممتع بعد أرأيت بمعنى أخبرني) قال أبو علي في التذكرة: لا تعلق أرأيت
بمعنى أخبرني، فلا تقول: أرأيت زيد أبو من هو، لأنه بمعنى أخبرني يعني أنه بمعنى ما
لا يعلق.

(وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدها) أي مما بعد المستفهم به
والمضاف إليه من العوامل.

(ما لهما دون الأفعال المذكورة) فتقول: علمت أي يوم زيد قادم.

فتنصب أيا بقدام على الظرفية كما كنت تفعل لو لم تذكر علمت، لأن الاستفهام وما في حيزه في حكم المستأنف؛ وكذلك تقول: علمت غلام من ضربت. فتنصب غلاما بضربت على المفعولية، وتقول: علمت أي قيام قمت، فتنصب أيا بقت على المصدرية.

(والجملة بعد المعلق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به) نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا؟ ومنه: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩].

(وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد) نحو: عرفت أيهم عندك. ومنه: أما ترى أي برق ها هنا.

(وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين) نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، ومنه: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه: ٧١].

(وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد) نحو: عرفت زيدًا أبو من هو. فالجملة من قولك: أو من هو بدل من زيد. وهو بدل شيء من شيء. في قولك: عرفت زيدًا أبو من هو، أي عرفت قصة زيد أبو من هو، وبدل اشتمال في قولك: عرفت أخاك خبره، وقيل: الجملة في موضع الحال، وهو مذهب المبرد وجماعة، والأول مذهب السيرافي، واختاره ابن عصفور.

(وفي موضع الثاني إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول) نحو: علمت زيدًا أبو من هو. فإن لم يوجد الأول فالجملة في موضع المفعولين كما تقدم نحو: علمت أبو من زيد.

[إعمال الأفعال القلبية في ضميرين متصلين لمسمى واحد]

(وتختص القلبية المتصرفة) تحرز بالمتصرفة من هب وتعلم فلا يستعملان هذا الاستعمال، فلا يقال: هبك صنعت كذا ولا تعلمك مسافرا أي اعلمك.

(ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى) نحو: علمتني فقيرًا إلى العفو والرحمة، وظننتك مهملاً، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق: ٦-٧] وكذا باقي القلبية، ولا يجري غيرها كذلك، فلا يقال: ظلمتني ولا ظلمة بل: ظلمت نفسي وظلم نفسه. وألحقت بالقلبية في هذا رأى الحلمية، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْرَضُ عَنْكَ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿إِنِّي أَرَانِي أَمْسُكُ بِرِجْلِ الْمَسْكُونَةِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] والبصرية كقول عائشة رضي الله عنها: "لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلا الأسودان: التمر والماء" (١)، وقوله:

فلقد أَرَانِي للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

قال الجوهري: الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن. قال عمرو بن معدي كرب:

ظلمت كأني للرماح دريئة أقاتل عن أبناء جرم وفرت

قال الأصمعي: هي مهموزة، فإن انفصل أحد الضميرين المتحدي المعنى جاز اجتماعهما في كل فعل نحو: إياي ظلمت، وما ظلمت إلا إياك.

(وقد يعامل بذلك عدم وفقد) كقوله:

لقد كان لي عن ضرتين، عدمتني وعمّا أَلَاقي منهما متزحزح
وقوله:

ندمت على ما كان مني، فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع
(ويمنع الاتحاد عمومًا) أي في كل فعل، قلبيا كان أو غيره.

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٢٩٨ (٧٩٤٩) و٢/ ٤٥٨ (٩٩١٣) قال: حدثنا محمد بن جعفر. وفي ٢/ ٤٥٥ (٩٢٤٨) و٢/ ٤١٦ (٩٣٧٠) قال: حدثنا عفان. و «ابن حبان» (٦٨٣) قال: أخبرنا الفضل بن الحباب الجمحي، قال: حدثنا أبو الوليد. وفي (٥٨٠٥) قال: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر. ثلاثتهم (محمد بن جعفر، وعفان بن مسلم، وأبو الوليد الطيالسي، سليمان بن داود) قالوا: حدثنا شعبة، عن داود بن فراهيج، فذكره

(إن أضمر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول) فلا تقول: زيدًا ظن قائمًا. تريد ظن نفسه، ولا زيدًا ضرب. تريد ضرب نفسه. فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد نحو: ما ظن زيدًا قائمًا إلا هو، وما ظن زيد قائمًا إلا إياه، وما ضرب زيدًا إلا هو، وما ضرب زيد إلا إياه.

[فصل:]

في الحكاية بالقول

(فصل): (يحكى بالقول وفروعه الجُمْل) والمراد بالقول نفس المصدر ومنه: ﴿فَعَجَبْتُ قَوْلَهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [الرعد: ٥]، والمراد بفروعه الفعل الماضي نحو: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والمضارع نحو: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾ [المؤمنون: ١٠٩]، والأمر نحو: ﴿قُولُوا آمَنَّا﴾، واسم الفاعل: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، واسم المفعول نحو: تواصلوا بحكم الجود حتى عبيدهم مقول لديهم: لا زكا مال ذي بخل واسم المصدر نحو: مقالك: الله ربنا، إقرار بالربوبية. (وينصب به المفرد المؤدي معناها) أي معنى الجملة فتقول: قلت حديثاً وشعراً وخطبة وقصة.

(والمراد به مجرد اللفظ) نحو: قلت كلمة، ومنه: ﴿سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي يطلق عليه هذا الاسم.

(والحاقه في العمل بالظن مطلقاً) أي بلا شرط من الشروط التي ستذكر.

(لغة سليم) حكاه سيبويه عن أبي الخطاب فيقولون: قلت زيداً قائماً، ومن ذلك:

قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمري الله إسرائيلنا

فهذا مفعول أول وإسرائيلين الثاني، وهو لغة في إسرائيل.

(ويُخص أكثر العرب هذا الإلحاق) أي الإلحاق بالظن في العمل.

(بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل) نحو: أتقول زيداً منطلقاً؟ ومتى تقول زيداً منطلقاً؟ وحكى الكسائي أنه سمع أعرابياً يقول: أتقول للعميان عقلاً؟ أي أظن. وخرج بما ذكر الماضي والأمر والمضارع لغير المخاطب، وشرح المصنف الحاضر بكونه مقصوداً به الحال، وعلى هذا فلا ينصب عند هؤلاء في الاستقبال، وفيه نظر.

(أو منفصل بظرف) كقوله:

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم أم دوام البعد محتوما

(أو جار ومجرور) نحو: أفي الدار تقول زيداً منطلقاً؟

(أو أحد المفعولين) نحو:

أجهالا تقول بني لؤي لعمر أيبك أم متجاهلينا

فلو انفصل الاستفهام بغير ما ذكر كأنت ونحره بطل الإلحاق، ورجع إلى الحكاية

نحو: أنت تقول: زيد منطلق؟

(فإن عدم شرط) أي من الشروط المذكورة.

(رجع إلى الحكاية) نحو: قال زيد: عمرو منطلق. وكذا الباقي.

(ويجوز إن لم يعدم) نحو: أتقول: زيد منطلق. بالرفع، وينشد بيت عمرو بن معدي

كرب وهو:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

بنصب الرمح على الإلحاق، ورفع على الحكاية. وتجوز الحكاية أيضًا عند سليم

كما جازت عند هؤلاء.

(ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه) كالنداء والنداء ونحوهما، فإذا وقع

بعد نادى ودعا ووصى وقرأ جملة لم يحك بها.

(بل ينوى معه القول) فقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ

مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]

وقوله: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لئن أَنَجَّيْتَنَا﴾ [يونس: ٢٢] وقوله: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ

لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، محكي عند البصريين بقول محذوف، أي: فقال يا

بني، وقال لنهلكن، وقالوا لئن أنجيتنا، وقالوا ليقض.

(خلافًا للكوفيين) في جعلهم هذه الجمل محكية بما قبلها إجراء لها مجرى القول،

والتصريح بعد النداء بالقول دليل على صحة القول بتقديره، وذلك نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ

رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ...﴾ [هود: ٤٥] ونحو: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾ [٣] قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ

الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم: ٤-٣].

(وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي) كقوله:

قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبابا

وقوله:

وأجبت قائل كيف أنت بصالح حتى مللت وملني عوادي

يروى هذا البيت بجر صالح وهو ظاهر، وبرفعه على تقدير بقول أنا صالح، فحذف المضاف وهو قول، وأقام المضاف إليه وهو أنا صالح مقامه، ثم حذف أنا وبقي خبره.

(وقد يغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهوره) ومثاله في الصلة:

لنحن الألى قلتم فأنى ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي لنحن الأولى قلتم تقاتلونهم، فاستغنى بالقول، وحذف المحكي لدلالة ما بعده عليه، ومثاله في غير الصلة: أنا قال زيد، ولو رأي لفر. تريد: أنا قال زيد يغلبني.

(والعكس) أي إغناء المحكي عن القول.

(كثير) نحو: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي فيقال لهم، ونحو:

﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] أي قائلين، ونحو: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣] أي يقولون.

(وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة ولا يراد به مجرد اللفظ حكي مقدراً

معه ما هو به جملة) فإما أن ينصب بفعل مقدر، وإما أن يرفع مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف كقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] فتقدير الأول: سلمنا سلاما، وتقدير الثاني: عليكم سلام، أو تحيتكم سلام. ويجوز في العربية رفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني.

وأما المفرد المؤدي معنى جملة أو المراد به مجرد اللفظ فينصب كما تقدم نحو:

قلت حديثاً، وقلت لزيد عمراً. أي أطلقت عمراً على المسمى بزيد.

(وكذا إن تعلق بغير القول) فإذا تعلق المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة بغير

القول ونوي تمام الجملة جيء به أيضاً محكياً فتقول إذا رأيت على خاتم محمد منقوش قرأت محمد بالرفع لأن مراد ناقشه: صاحبه محمد أو نحو ذلك، فيحكي مقصوده، ولو أدخلت رافعا، وكان هو منصوباً جئت به منصوباً حكاية له ولناصبه المنوي، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً نقش عليه اسم جعفر البرمكي منصوباً:

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا

أراد الناقش: أذكر جعفراً أو نحوه، فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيًا لقصد

الناقش.

فصل:

[في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل^(١)]

(فصل): (تدخل همزة النقل) وهي الداخلة على الفعل الثلاثي لتعديه إلى واحد إن كان غير متعد نحو: جلس زيد وأجلسته، وإلى اثنين إن كان متعدياً لواحد كلبس زيد ثوباً وألبسته إياه، وإلى ثلاثة إن كان متعدياً إلى اثنين كعلم زيد عمراً فاضلاً وأعلمته إياه فاضلاً.

(على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل) وذلك كالمثال الأخير. واحترز من علم ذات المفعول الواحد، وهي التي بمعنى عرف فإنها إن نقلت بالهمزة تعدت إلى اثنين فقط، ومن رأى المتعدية لواحد، وهي التي من الرأي أو من رؤية البصر، فإنهما أيضاً لا يتعديان بالهمزة إلا إلى اثنين، كقوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ

(١) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين لا تتجاوز أربعة، وهي: (أَعْلَمْتُ، وَارَيْتُ، وَأَنْبَأْتُ، وَنَبَأْتُ). ثُمَّ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي كَوْنِهَا أَضْلاً فِي ذَلِكَ، وَغَيْرَ أَضْلٍ، فَ (أَعْلَمْتُ)، وَ (ارَيْتُ) - إِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ - كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضْلٌ فِي التَّعْدِي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ (عَلِمْتُ)، وَ (رَأَيْتُ) - إِذَا كَانَ مِنْ رُؤْيَا الْقَلْبِ - يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا)، وَإِذَا كَانَ أَضْلاً فِي التَّعْدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (أَفْعَلْتُ) مِنْهُمَا أَضْلاً فِي التَّعْدِي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مِنْ شَأْنِ نَقْلِ الْفِعْلِ بِهَمْزَةِ التَّعْدِي أَنْ يَزِيدَ فِي الْكَلَامِ مَفْعُولًا، فَإِذَا كَانَ (فَعَلْتُ) غَيْرَ مُتَعَدٍّ، كَانَ (أَفْعَلْتُ) مُتَعَدِّاً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ (فَعَلْتُ) مُتَعَدِّاً إِلَى مَفْعُولَيْنِ، كَقَوْلِكَ فِي (حَفَرْتُ بَيْتًا): (أَحْفَرْتُ زَيْدًا بَيْتًا). وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ إِذَا كَانَ (فَعَلْتُ) مُتَعَدِّاً إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَنْ يَتَعَدَّى (أَفْعَلْتُ) إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ.

إِلَّا أَنَّ هَاهُنَا أَمْرًا، وَهُوَ: إِنَّ نَقْلَ (فَعَلْتُ) الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ، بِالْهَمْزَةِ لَا يَتَجَاوَزُ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ، أَعْنِي: (عَلِمْتُ)، وَ (رَأَيْتُ)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي (حَسِبْتُ زَيْدًا عَاقِلًا): (أَحْسَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا)، كَمَا قُلْتُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا)، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْنَى، بَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ وَلِصِحَّتِهِ فِي الْمَعْنَى أَجَازَ أَبُو عَثْمَانَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا (نَبَأْتُ) وَ (أَنْبَأْتُ)، فَلَيْسَ لِهُمَا أَضْلٌ فِي التَّعْدِي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا (نَبَأٌ) مُتَعَدِّاً إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَ (عَلِمَ) حَتَّى يَجِبَ أَنْ يُعَدَّى (أَفْعَلُ، وَفَعَلَ) إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِمَا أَنْ يَتَعَدَّيَا إِلَى مَفْعُولٍ بِنَفْسِهِمَا، وَإِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ: (أَنْبَأْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَنَبَأْتُهُ بِكَذَا)، مِثْلُ: أَخْبَرْتُهُ بِكَذَا، ثُمَّ يَتَسَعُّ فَيُحَذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَيَقَالُ: (أَنْبَأْتُ زَيْدًا كَذَا، وَنَبَأْتُ زَيْدًا كَذَا)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ [التحریم: ٣]. [شرح الجمل ٨٣/١]

النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴿[النساء: ١٠٥] وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. ومفاعيل منصوب صفة لثلاثة.

(أولها الذي كان فاعلاً) وهذا شأن الهمزة تصير ما كان فاعلاً مفعولاً، وأما الثاني والثالث فهما اللذان كانا قبل الهمزة أولاً وثانياً.
(ويجوز حذفه) أي حذف أول الثلاثة.

(والإقتصار عليه على الأصح) وذلك لأن الفائدة لا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت، ولا تعدم بالاختصار عليه كما تعدم بالاختصار على أول مفعولي ظننت، فتقول: أعلمت دارك طيبة، ولا تذكر من أعلمت وتقول: أعلمت زيداً، ولا تذكر ما أعلمت. وهذا مذهب الأكثرين، ومنع ابن خروف حذفه والاختصار عليه.

(وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً) فيأتي فيهما جميع الأحكام التي سبقت لعلمت وأخواتها، من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً وغير ذلك.

(خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق) والحجة على من منع قول بعض العرب من يوثق بعربيته: البركة أعلمنا الله مع الأكابر.
فألغى أعلم متوسطاً؛ ومثله:

وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم وأخشى ملومات الزمان الصوائب
وأنت أراني الله أمتع عاصم وأرأف مستكف وأسمح واهب
وقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا: ٧] فعلق
ينبيء، وهو بمعنى يعلم، ومثله:

حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
(وألحق بهما سيويه) أي بأعلم وأرى في التعدية إلى ثلاثة، وأما تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة فمجمع عليه.
(نبأ) كقوله:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إلي غرائب الأشعار

(وزاد غيره أنبأ) وممن ذكرها الفارسي والجرجاني، وذكر ابن هشام أن سيبويه ذكر أنبأ أيضًا.

(وخبر وأخبر) ذكرهما الفراء في معانيه، ومنه قوله:

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
وقوله:

ماذا عليك إذا أخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما أن تعوديني
(وحدث) زادها الكوفيون. ومنه:

أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء

(وزاد الأخفش: أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد) فتقول على رأيه: أظنت زيدًا عمرًا قائمًا. وكذلك البواقي. ومستنده القياس على أعلم وأرى، ولا سماع له. واختار هذا المذهب أبو بكر بن السراج، ومقتضى مذهب سيبويه منعه.

(وألحق غيرهم أرى الحلمية سماعًا) كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا﴾. وهذا بناء منه على أن أرى الحلمية تتعدى إلى مفعولين كما سبق؛ ومن منع تعديها إلى اثنين جعل المنصوب الثاني أو الثالث حالًا.

(وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمه حكم ظن) فيثبت لقولك: أعلم زيد عمرًا قائمًا، جميع ما ثبت لظن من إلغاء وغيره، وذلك لصيرورته مثله.

(إلا في الاختصار على المرفوع) فإنه لا يجوز في ظن وأخواتها كما سبق، فلا يقال: ظن زيد. إذ لا فائدة فيه، ويجوز في أعلم وأخواتها مبنية للمفعول، فتقول: أعلم زيد، وذلك لحصول الفائدة.

باب الفاعل^(١)

(وهو المسند إليه) يشمل الظاهر نحو: قام زيد، والمضمر نحو: يقومان، والاسم الصريح نحو ما مثل، والمؤول نحو: يعجبني أن تقوم. أي قيامك.
(فعل) يشمل التام كضرب، والناقص ككان.

(أو مضمن معناه) كاسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ والصفة المشبهة نحو: أحسن غلامك؟ والمصدر نحو: عجبت من أكل زيد الخبز، واسم الفعل نحو: هيهات زيد، والظرف نحو: أعندك امرأة؟ والجار والمجرورة نحو: أفي الدار رجل؟

(١) الْفَاعِلُ: كُلُّ اسم ذكرته بعد فعلٍ، وأسندت ذلك الفعل إليه إسنادًا صحيحًا، وجُعِلَ الْفِعْلُ حديثًا عنه، وكان في الإيجاب والتّفي سواء.
فالفاعل مرفوع؛ وفي ذلك أقوال:
قال الخليل: "الأصل فيما إعرابه الرفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبّهات به".
قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: "وعليه حُذِّقَ أصحابنا"، وذكر الزّمخشري في المفصل الفاعل أولًا، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه - كذلك - ابن الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشّدور ١٥٢.

انظر: المفصل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ٢٣/١، ٧١، والبسيط ٢٥٩/١، والهمع ٣/٢.
وقال سيبويه: "الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به".
قال سيبويه في الكتاب ٢٣/١: "واعلم أنّ الاسم أولُ أحواله الابتداء" وفسره ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: "يريد أوله المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العايل".
وقال سيبويه - أيضًا - ٢٤/١: "فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والتّكرة قبل المعرفة" وعزي إلى ابن السّراج؛ لأنّه قدّم المبتدأ على الفاعل، ونقل عنه الرّضي غير هذا، وابن مالك قدّم المبتدأ على الفاعل أيضًا.
وقال السيوطي - بعد أن ذكر هذا الخلاف -: "وقال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة".
الهمع ٤/٢.

انظر: الأصول ٥٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ١٥٦/١، وشرح الرّضي ٢٣/١، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر اللّدى ٢٣٣/١، وحاشية يس على التصريح ١٥٤/١، والصّبّان ١٨٨/١.
وقال الأخفش: "كُلُّ واحدٍ منهما أصل بنفسه".
واختاره الرّضي، ونقله عن الأخفش وابن السّراج، ونقل ابن يعيش عن ابن السّراج غير هذا. انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السّراج.

انظر: شرح المفصل ٧٣/١، وشرح الرّضي ٢٣/١، ٧١، والهمع ٤/٢، وحاشية يس على التصريح ١٥٤/١.

(تام) تحرز من الناقص نحو كان وأخواتها فلا يسمى المرفوع بها فاعلاً على سبيل الحقيقة، وقد سماه سيبويه فاعلاً والخبر مفعولاً، على سبيل التوسع.

(مقدم) تحرز من نحو: زيد قام أو قائم، فإن زيدا في الأول يصدق عليه أنه مسند إليه فعل، وفي الثاني يصدق عليه أنه مسند إليه مضمن معنى فعل، وليس بفاعل فيهما، وذلك لعدم تقدم المسند.

(فارغ) أخرج المبتدأ الذي قدم خبره وفيه ضمير نحو: قاموا الزيدون، وقائم زيد. (غير مصوغ للمفعول) أخرج النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد، وأمضروب الزيدان؟ وأكثر النحويين لا يسميه فاعلاً. قال المصنف: وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً

(وهو مرفوع بالمسند) وهو الفعل أو ما ضمن معناه. وهذا مذهب سيبويه. (حقيقة) أي لفظاً ومعنى.

(إن خلا من من والباء الزائدين) نحو: ﴿صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥] و﴿مُخْتَلَفًا أَلَوْنَهَا﴾ [فاطر: ٢٧].

(وحكمًا) أي معنى دون لفظ.

(إن جر بأحدهما) نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]. ونحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الإسراء: ٩٦].

(أو بإضافة المسند) مصدرًا كان نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠] أو اسم مصدر كقوله عليه السلام: "من قبله الرجل امرأته الوضوء".

ولقصد دخول اسم المصدر قال: بإضافة المسند ولم يقل: بإضافة المصدر.

(وليس رافعه الإسناد، خلافاً لخلف) بل رافعه المسند، وفقاً لسيبويه، لأن العمل لا ينسب للمعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، واللفظ موجود وهو المسند.

(وإن قدم) أي المسند إليه على المسند المذكور وهو الفعل أو ما ضمن معناه.

(ولم يل ما يطلب الفعل) نحو: زيد قام، وزيد قائم.

(فهو مبتدأ) وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على رافعه،

ومما استدلوا به:

ما للجمال سيرها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا؟

وخرج على أن سيرها مبتدأ والخبر محذوف، أي سيرها ظهر أو ثبت وئيذا، ويكون حذف الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم: حكمك مسمطاً.

(وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر) أي وإن ولي ما يطلب الفعل نحو: إن زيد قام أكرمك، فزيد فاعل فعل مضمر يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إن قام زيد...

(خلافًا لمن خالف) أي في كل من المسألتين، أي مسألة ما إذا قدم ولم يل، أو قدم وولي. والمسألة الأولى سبق ذكر المخالف فيها، وأما الثانية فالمخالف فيها الأخفش، فأجاز رفع الاسم المتقدم بعد إن بالابتداء.

(ويلحق الماضي المسند إلى مؤنث) نحو: هند وشمس.

(أو مؤول به) أي إلى مذكر مؤول بمؤنث نحو: أته كتابي فاحتقرها. قيل للعربي الناطق به: كيف تقول: أته كتابي؟ فقال: أو ليس الكتاب صحيفة؟ (أو مخبر به عنه) أي إلى مذكر مخبر بمؤنث عنه، كقوله:

ألم يك غدرا ما فعلتم بشمعل وقد خاب من كانت سريرته الغدر

فأنث الفعل المسند إلى مذكر وهو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته.

(أو مضاف إليه مقدر الحذف) أي أو إلى مذكر مضاف إلى مؤنث كقوله:

مشين كما اهتزت رماح تسفهن أعاليتها مر الرياح النواسم

فأنث تسفه مسندا إلى مر المذكر لإضافته إلى الرياح، مع كون الكلام مستقيما بحذفه، فلو لم يستقم بحذفه امتنع التأنيث، فلا يقال: قامت غلام هند.

(تاء ساكنة) وذلك كما مثل - وتاء مرفوع ييلحق.

(ولا تحذف غالبًا إن كان ضميرا متصلاً مطلقاً) أي سواء كان ضمير حقيقي التأنيث

أو ضمير مجازيه، نحو: هند قامت، والشمس طلعت.

واحترز بمتصل من المنفصل نحو: ما قام إلا أنت. قال المصنف: فإن لحاق التاء

في هذا ضعيف. واستظهر بقوله: غالبًا على حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى المتصل المجازي التأنيث، كقوله:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

(أو ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث) نحو: قامت هند. واحترز بحقيقي التأنيث من

مجازيه، فإن التاء لا تلزم فعله، فيقال: طلعت الشمس، وطلع الشمس. واحترز بمتصل

من المنفصل، وسيأتي حكمه، وبقوله: غالبًا عما حكاه سيويه من قول بعض العرب: قال فلانة. قال المصنف: وعلى هذه اللغة جاء قول لييد:

تمنى ابتئاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر
لأن الإسناد إلى المشنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف.

(غير مكسر) كالجواري والهنود.

(ولا اسم جمع) كنساء وفوج.

(ولا جنس) كنسوة. فتقول: قام الجواري والهنود والفوج والنسوة أو قامت. ودخل في اسم الجنس فاعل نعم، ولذلك تقول: نعم المرأة، ولا تقول: قام المرأة.

(ولحاقها مع الحقيقي المقيد المفصول بغير إلا أجود) فتقول: قام اليوم هند، والأجود قامت. ومن الحذف قوله:

إن امرؤ غره منكن واحدة بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور

وليس مخصوصا بالشعر، فقد حكى سيويه: حضر القاضي اليوم امرأة، وقال: إذا طال الكلام كان الحذف أجود.

(وإن فصل بها فبالعكس) فتقول: ما قام إلا هند، بحذف التاء أجود من قولك: ما قامت إلا هند بإثباتها. قال المصنف: وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقوله:

ما برئت من ربيعة وذم في حربنا إلا بنات العم

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر، ولكن على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه: (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) ذكرها أبو الفتح وقال إنها ضعيفة في العربية.

(وحكمها مع جمع التكسير) سواء كان لمذكر كزيود أو لمؤنث كهنود.

(وشبهه) وهو اسم الجمع لمذكر كقوم، أو لمؤنث كنوح، واسم الجنس كنسوة.

(وجمع المذكر بالألف والتاء) سواء كان لعاقِل كطلحات، أو لغيره كدريهمات وحسامات.

(حكمها مع الواحد المجازي التأنيث) فيجوز في كل من هذه الأصناف الثلاثة

إلحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها.

(وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا) والمذكور هو جمع المذكر بالآلف والتاء، وغيره ما جمع بالياء أو بالواو والنون كزيدين أو بالآلف والتاء من المؤنث كهندات.

(حكمها مع واحده) فلا تقول: قامت الزيدون و كما لا تقول: قامت زيد، بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام هند، إلا في لغة من قال: قام فلانة.

(وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء) وذلك للتساوي في عدم سلامة نظم الواحد، فتقول: قام البنون وقامت البنون، كما تقول: قام الأبناء وقامت الأبناء وتقول: قام البنات وقامت البنات كما تقول: قام الإمام وقامت الإماء.

(وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية) فتقول: هذه هند، والنار تضطرم، بالتاء لزومًا، كما تقول فيهما: قامت واضطربت، ومن قال قام فلانة يقول: يقوم هند ويضطرم النار، كما يقول: طلع الشمس، ويحضر القاضي امرأة كحضر القاضي امرأة، وما يقوم إلا هند كما يقوم ما قام إلا هند، وكما ضعف ما برئت... البيت ضعف ﴿لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾، ونظير: فإن الحوادث أودى بها:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث والآخر إلى ضميره، والرواية فيهما بالياء، وهكذا النون المذكورة فتقول: يقمن أو قمن الهندات، وانكسرت أو ينكسرن القدور، وكذا الباقي. واحترز بالحرفية من أن يجعل النون اسما مضمراً مرفوعاً بالفعل، فإنها لا تكون حينئذ كالتاء. البلاقع جمع بلقع. قال الجوهري: البلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها. يقال: منزل بلقع ودار بلقع بغيرها إذا كان نعتاً، فإن كان اسما قلت: انتهينا إلى بلقعة بالهاء. ويقال: "اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع".

(وقد تلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحداً) وهو المشنى والمجموع.

(من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره) فتقول: قاما الزيدان.

ومنه: التقتا حلقتا البطان، وقاموا الزيدون، ومنه:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم
وقمن الهندات، ومنه:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواصر

فالألف والواو والنون علامات كناء التأنيث في قامت، وهذه لغة طيبي، وحكى أنها من لغة أزد شنؤة، واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل. وحكم الضمير المنفصل حكم الظاهر، فتقول على هذه اللغة: الرجلان ما خرجا إلا هما، والرجال ما خرجوا إلا هم، والنساء ما قمن إلا هن. والنواضر جمع ناضر، وهو من النضرة وهي الحسن والرونق. يقال: نضر وجهه ينضر نضرة أي حسن، ونضر الله وجهه يتعدى ولا يتعدى. ويقال أيضًا: نضر بالضم نضارة، ونضر بالكسر أيضًا، ونضر الله وجهه بالتشديد وأنضره بمعنى. وأما نضر الله امرأ فمعناه نعمه.

(ويضممر جوازًا فعل الفاعل المشعر به ما قبله) كقراءة ابن عامر وأبي بكر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ [النور: ٣٦-٣٧] فرجال مرفوع بفعل مضممر أشعر به ﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾ أي: يسبح رجال. وشرطة أن لا يصلح إسناد الفعل المتقدم إلى ذلك المرفوع، فلا يقال: يوعظ في المسجد رجال، على معنى يعظ رجال، ويقال: يوعظ في المسجد رجال زيد، لعدم اللبس. كذا قال المصنف: والجمهور على أن مثل هذا لا يقاس، وذهب الجرمي وابن جني إلى اقتياسه.

(والمجواب به نفى) نحو: بلى زيد، في جواب: ما جاء أحد؟ أي بلى جاء زيد.

ومنه:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء، قلت: بل أعظم الوجد

أي: بل عراه أعظم الوجد.

(أو استفهام) نحو: نعم زيد، في جواب: هل أتى أحد! ومنه:

ألا هل أتى أم الحويرث مرسلني نعم خالد، إن لم تعقه العوائق

أي: نعم أتاها خالد.

(ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه) وذلك نحو قولك: زيدًا، لمن قال:

من أكرم! أي أكرم زيدًا. وهو كثير.

(ويرفع توهم الحذف إن خفي الفاعل) أي دون الفعل.

(جعله) أي جعل الفاعل.

(مصدرًا منويًا) كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتُهُ

حَتَّىٰ جِئَ﴾ [يوسف: ٣٥] أي بدا لهم بدءًا، كما قال:

بدا لك في تلك القلوص بداء

أي ظهر لك فيها رأي.

(أو نحو ذلك) كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ بِرَأْيِهَا﴾ [النور: ٤٠]؛

ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجز له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه. والحاصل أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه، وموهم ذلك مؤول، وهذا قول الجمهور، والمنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحده.

باب

النائب عن الفاعل

(قد يُترك الفاعل لغرض لفظي) وذلك كالإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ [الحج: ٦٠].

(أو معنوي) وذلك نحو كون الفاعل معلوماً نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

(جوازاً) كما إذا لم يكن ذلك في مثل ولا كلام جار مجراه.

(أو وجوباً) كأن يكون في أحدهما.

(فينوب عنه جارياً مجراه في كل ما له) أي من الرفع، ووجوب التأخر عن الرفع، والتنزل منزلة الجزء منه، وعدم الاستغناء عنه.

(مفعول به) نحو: ضرب زيد.

(أو جار ومجرور) نحو: غضب عليه.

(أو مصدر لغير مجرد التوكيد) فإن كان لمجرد التوكيد لم يقيم مقام الفاعل و فلا

يقال في: ضل زيد ضلالاً: ضل ضلال، لعدم الفائدة، بخلاف: قام زيد في الدار قياماً طويلاً، أو قومة أو قومتين، لوجود الفائدة.

(ملفوظ به) فتقول: قيم في الدار قيام طویل، أو قومة أو قومتان.

(أو مدلول عليه بغير العامل) نحو: بلى سير، لمن قال: ما سير سير شديد. فلو دل

عليه بالعامل لم ينب، إذ الفعل إنما يدل على الذي لمجرد التوكيد وهو لا ينوب ملفوظاً به، فكيف ينوب منوياً؟

(أو ظرف مختص) نحو: سير وقت طيب، وجلس مكان حسن، وخرج غير

المختص فلا يقال: سير وقت، ولا جلس مكان.

(متصرف) كما مثل. وخرج ما لا يتصرف كسحر معينا وشم، فلا يقال في: أتيت

سحر، وجلست ثم: أتى سحر، وجلس ثم.

(وفي نيابته غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف) فأجاز الأخفش نيابة الظرف

الذي لا يتصرف نحو: جلس عندك، وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي.

(ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل) فيجوز على هذا أن تقول في: اخترت زيدًا الرجال، أي من الرجال: اختير الرجال زيدًا، برفع الرجال ونصب زيد وبالعكس؛ وهذا مذهب الفراء، ومذهب الجمهور يعين رفع زيد ونصب الرجال، ولم يتعرض المصنف في شرحه لهذه المسألة.

(ولا نيابة غير المفعول به) أي من المصدر والظرف والجار والمجرور.
(وهو موجود) فيجوز: ضرب بسوط زيدًا، وضرب ضرب شديد زيدًا، وضرب يوم الجمعة زيدًا.

(وفاقًا للأخفش والكوفيين) فمن ذلك قراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [البجائية: ١٤]. وقال الأخفش في المسائل: تقول: ضرب الضرب الشديد زيدًا، وضرب اليومان زيدًا، وضرب مكانك زيدًا. ونقل بعض النحويين أن الأخفش إنما يجيز نيابة غير المفعول به عند تقدمه على المفعول به، وهذه المثل المذكورة عنه كذلك، وعلى هذا لا يكون الأخفش كالكوفيين، وتكون المذاهب في المسألة ثلاثة: المنع مطلقًا، وهو قول جمهور البصريين، والجواز مطلقًا، وهو قول الكوفيين و التفصيل بين أن يتقدم غير المفعول به فيجوز إقامته، أو يتأخر فيتعين المفعول به، وهو مذهب الأخفش.

(ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا) أي سواء كان من باب أعطى أو ظن أو أعلم فتقول: أعطى زيدًا درهم، وأظن زيدًا قائم، وأعلم زيدًا عمرًا قائم، وأعلم زيدًا كبشك سمينا، وأما الأول فتجوز إقامته مطلقًا.
(إن أمن اللبس) وذلك كما مثل، فإن خيف لبس تعين إقامة الأول نحو: أعطي زيد عمرًا، وكذا الباقي.

(ولم يكن جملة أو شبهها) فإن كان تعين الأول نحو: ظن زيد أبوه منطلق.

(خلافًا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم) فقال ابن هشام الخضرابي وابن عصفور والأبدي: لا يجوز في باب أعلم إلا إقامة الأول، وزعم ابن هشام وابن أبي الربيع أنه لا تجوز إقامة الثالث في باب أعلم اتفاقًا، وقال الجزولي وغيره: لا يجوز في باب ظن إلا إقامة الأول، واختيار المصنف الجواز في ظن وأعلم كما سبق، وهو مذهب قوم، ووجهه القياس على جواز: أعطي درهم زيدًا، فإنه لا خلاف كما زعم المصنف في جوازه.

(ولا ينوب خبر كان المفرد، خلافاً للفراء) فأجاز في: كان زيد أخاك: كين أخوك، وليس هذا من كلام العرب، وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استلزامه وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر.

(ولا مميز، خلافاً للكسائي) فأجاز في: امتلأت الدار رجالاً: امتلئ رجال، وحكى: خذه مطيوبة به نفس، ومنع ذلك البصريون والفراء.

(ولا يجوز: كين يقام، ولا جعل يفعل، خلافاً له وللبراء) أي للكسائي وفيجوز عندهما في: كان زيد يقوم: كين يقام، ببناء كل من الفعلين، وكذلك: في: جعل زيد يفعل: جعل يفعل، ببنايهما، ثم قيل في كل من الفعلين ضمير مجهول، وقيل لا تقدير فيهما، بل ترك من الأول فلزم تركه من الثاني، لأنهما فعلاّن لاسم واحد، وجعل هذه من أفعال المقاربة فلها حكم كان لأنها من أخوتها، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين.

[فصل:]

في كيفية بناء الأفعال للمجهول

(فصل): (يضم مطلقاً) أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً.

(أول فعل النائب) فتقول: ضرب ويضرب.

(ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله تاء) فتقول: تعجب وتجوهر وتشوطن وتضرب، بضم الأول والثاني و وقلبت الياء في تشيطن، والألف في تضارب واوا، كما قلبتا في بيطر وضارب حين تقول: بوطر وضورب.

(ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل) فتقول: انطلق بضم الأول والثالث.

(ويحرك ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام) وذلك كالأمثلة السابقة جميعها.

(وإلا فتقديراً) فتقول: قيم ورد ويقام ويرد، بسكون ما قبل الآخر لفظاً وهو محرك تقديراً.

(بكسر إن كان الفعل ماضياً. وبفتح إن كان مضارعاً) أي حرك ما قبل الآخر لفظاً أو تقديراً بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، وذلك كما سبق تمثيله.

(وإن اعتلت عين الماضي ثلاثياً) نحو: قال وباع، ورج بقوله: اتلت: عور وصيد ونحوهما مما العين فيه حرف علة ولم تعتل بل صحت، فحكم هذا كحكم الصحيح، فتقول: عور في المكان، وصيد فيه، وكذلك اعتور في المكان.

(أو على انفعال) نحو: انقاد.

(أو افتعل) نحو: اختار.

(كسر ما قبلها بإخلاص) فتقول: قيل وبيع وانقيد واختير، بكسر ما قبل العين كسرة خالصة من إشمام الضم. وأصل قيل قول فنقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد تقدير حذف حركتها، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فعل في ميزان، وأصل بيع بيع فنقلت كسرة الياء لاستثقالها عليها إلى الياء بعد تقدير حذف حركتها، وأصل انقيد انقود ففعل فيه ما فعل في قيل، وأصل اختير ففعل فيه ما فعل في بيع.

(أو إشمَام ضم) فيكسر ما قبل العين بإشمام الضم، وقرئ في السبعة بهذا الوجه والذي قبله نحو: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿وَعِصْ الْمَاءَ﴾. وليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت، لأن هذا غير ممكن في الوصل، وإنما المراد به هنا شوب الكسرة شيئاً من صوت الضمة، ولهذا قيل إنه ينبغي أن يسمى هذا روما، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمَام، وهذا التفسير الذي ذكرته هنا هو معنى ما فسر به ابن خروف الإشمَام هنا في عبارة سيبويه و ويدل عليه قول سيبويه في بعض أبواب الجر: وسمعنا من العرب من يشم الضم.

(وربما أخلص ضمًا) فيقال: قول وبوع، فتسلم العين التي هي واو لسكونها بعد مجانسها، وتقلب التي هي ياء واوا لسكونها بعد ضمة، وهي لغة فقفس وديبر وهما من فصحاء بني أسد، وهي موجودة في لغة هذيل.

ومقتضى كلام المصنف جواز هذه اللغات الثلاث في انقاد واختار ونحوهما، وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبدي، وزعم بعض المتأخرين من المغاربة أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة إلا النقل نحو: اختير وانقيد، وهي اللغة الأولى.

(ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس) فإذا قلت في بيع العبد بعت، يعني العبد، بإخلاص الكسر، وفي عوق الطالب عقت، يعني الطالب بإخلاص الضم، لم يعلم كون المخاطب مفعولاً، بل المتبادر إلى الفهم كونه فاعلاً، والمراد كونه مفعولاً. قال المصنف: ولا يفهم ذلك إلا بإشمام، فوجب التزامه في مثل هذا، وفي تعيينه الإشمام لإزالة اللبس المذكور نظر من جهة أن اللبس كما يزول في مثل هذا بالإشمام يزول أيضًا بإخلاص الضم فيما عينه ياء، والكسر فيما عينه واو، وعبارته في الألفية تعطي ما ذكرناه، إذ قال:

وإن بشكل خفيف لبس يجتنب

وكلامه في الأصل لا يأباه، على أن ما ذكره من اعتبار إزالة اللبس لم يتعرض له سيبويه - رحمه الله - بل أجاز في هذا النوع مسندا إلى ضمير المتكلم والمخاطب ونون الإناث الأوجه الثلاثة السابقة.

(وكسر فاء فعل ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغة) فإذا قلت في علم علم بسكون العين للتخفيف فقد حكى عن قطرب إجازة كسر الفاء فتقول علم، وجعله المصنف من النقل بعد التخفيف، وكأنه لما سكنت العين نقلت حركتها إلى الفاء، ومذهب الجمهور

أنه لا يجوز كسر الفاء إذا سكنت العين تخفيفاً، وأما كسر الفاء إذا سكنت العين لإدغام فأجازه بعض الكوفيين، وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضم، والصحيح الأول، وهي لغة بعض بني ضبة وبعض تميم ومن جاورهم، وقد قرأ علقمة: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿وَلَوْ رَدُّوا﴾ بكسر الراء.

(وقد تشم فاء المدغم) قال المها باذي: من أشم في قيل وبيع أشم في رد.

(وشد في تفوعل تفيعل) نحو: تغفل في تغوفل.

(وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به) وهو اسم كان وأخواتها.

(أو نائب عنه) وهو المفعول الذي لم يسم فاعله.

(منصوب لفظاً) كالمصدر والظرفين والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز

والمستثنى بشرط جواز نصبه.

(أو محلاً) كالمجرور بزائد نحو: ما ضربت من أحد، أو بغير زائد نحو: مررت

بزيد.

(وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس) نحو: خرق الثوب المسمار،

وكسر الزجاج، ومنه قول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

أي عاتبني المشيب، وظاهر كلام المصنف أن ذلك جائز في الكلام على قلة عند

أمن اللبس، وهو ظاهر كلام ابن العلي في البسيط، والذي صححه المغاربة أن قلب

الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حال الاضطرار.

فصل

(فصل): (يجب وصل الفعل بمرفوعه) وهو الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها.

(إن خيف التباسه بالمنصوب) كأن يكونا مقصورين أو اسمي إشارة أو نحوهما، مما لا يظهر فيه إعراب ولا دليل على تعيين الفاعل، فإذا قلت: ضرب موسى عيسى، أو ضرب هذا هذا، أو ضرب غلامي صاحبي، تعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، كذا قال ابن السراج والجزولي ومتأخرو المغاربة، ويزول اللبس بقرينة معنوية كأكل موسى الكمثرى، أو لفظية كضربت سعدى موسى، فيجوز تقديم المفعول.

(أو كان ضميراً غير محصور) نحو: لقيت زيداً وأكرمته. واحترز بغير محصور من المحصور فإنه لا يجوز وصله، فتقول: إنما ضرب زيداً أنا.

(وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو: ما ضرب عمرو إلا زيداً) فإذا حصر المفعول وجب وصل الفعل بمرفوعه وتأخير المفعول، وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين، وذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري إلى جواز تقديم المفعول المحصور بإلا وحرف النفي فتقول: ما ضرب إلا زيداً عمرو، ومنه:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

(فإن كان المرفوع ظاهراً، والمنصوب ضميراً لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس) فيجب حينئذ وصل الفعل بالمفعول وتأخير المرفوع فتقول: أكرمك زيد، والدرهم أعطانيه عمرو. واحترز بظاهر من أن يكون المرفوع مضمراً، وقد سبق حكمه، وبضمير من أن يكون المنصوب ظاهراً فإنه لا يجب وصل الفعل به، فتقول: ضرب عمراً زيد، وضرب زيد عمراً، وبقوله: لم يسبق الفعل من نحو: إياك يكرم زيد، والدرهم إياه أعطى زيد عمراً، وبقوله: ولم يحصر من نحو: إنما يكرم زيد إياك، وما يكرم زيد إلا إياك، فإن الوصل المذكور ممتنع في ذلك كله.

(وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد) فيجب عند غير الكسائي، وهم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن الأنباري والجزولي والشلوبين، وصل الفعل بالمفعول، وتأخير المرفوع إذا حصر المرفوع بحرف النفي وإلا، ويجوز عنده تقديم المرفوع المحصور على الوجه المذكور، ومما استدل به قوله:

ماعاب إلا لثيم فعل ذي كرم ولا هجا قط إلا جباً بطلا

وإذا جمعت بين المسألتين اللتين ذكرهما المصنف، أعني مسألة حصر المنصوب ومسألة حصر المرفوع على الوجه المذكور، خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي وإلا ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي، والتفصيل بين كون الحصر في الفاعل فيجب تأخير، وكونه في المفعول فيجوز تقديمه، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري، وأما المحصور بإنما فيجب تأخير مطلقاً، وحكى ابن النحاس الإجماع على ذلك، وفرق الكسائي بينه وبين المحصور بإلا بأن تقديم المحصور بإنما يوجب اللبس. والجباً بضم الجيم الجبان.

(وعند الأكثرين في نحو: ضرب غلامه زيداً) فيجب عندهم وصل الفعل بالمفعول، وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل، فتقول على هذا: ضرب زيداً غلامه، ولا يجوز: ضرب غلامه زيداً، لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(والصحيح جوازه على قلة) وعليه قوله:

كسا حلمه ذا حلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجد

وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضممر.

باب

اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه

"بضميره" نحو: زيد ضربته، أو مررت به.

"أو بملابسه" نحو: زيد ضربت أخاه، أو مررت بأخيه. ويتناول قوله: العامل الفعل كما مثل، وما يعمل عمله نحو: أزيذا أنت ضاربه؟ قال ابن الضائع: ولا يدخل في هذا الباب إلا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل. والصحيح أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز عمله فيما قبله، وهذا وإن تناوله قول المصنف العامل كما يتناول الحرف أيضًا نحو: زيد إنه قائم، فيخرج بقوله: بجائز العمل فيما قبله.

(إذا انتصب لفظاً) نحو: زيد ضربته.

(أو تقديرًا) نحو: زيد مررت به.

(ضمير اسم سابق) وذلك كما مثل. واحترز بسابق من أن يكون الاسم متأخرًا نحو: ضربته زيدًا، فإنه لا يكون من هذا الباب، بل إن نصبت زيدًا فهو بدل من الهاء، وإن رفعته فهو مبتدأ.

(مفتقر لما بعده) كما مثل. واحترز من نحو: في الدار زيد فأكرمه. إذ يصح في الدار زيد، فلم يفتقر زيد إلى فأكرمه.

(أو ملابسه ضميره) بأن يكون مضافًا إلى ضمير الاسم السابق نحو: زيد ضربت أخاه، أو مشتملة صفته عليه نحو: هند ضربت رجلًا يبغضها، أو صلته نحو: ضربت الذي يبغضها، أو عطف عليه عطف بيان نحو: زيد ضربت عمرًا أخاه. فإن جعلت أخاه بدلًا امتنع لخلو جملة الخبر من الرابط لكون البدل على نية تكرار العامل، أو عطف عليه عطف نسق بالواو خاصة نحو: زيد ضربت عمرًا وأخاه، لإفادتها معنى الجمع، فكأنك قلت: زيد ضربت عمرًا مع أخيه.

(بجائز العمل فيما قبله) أي إذا انتصب الضمير المذكور أو ملابسه بعامل يجوز أن يعمل في الاسم الذي قبله لو لم يعمل في الضمير أو الملابس، وذلك كما مثل، إذ يجوز أن تقول: زيدًا ضربت، وبزيد مررت. وخرج بهذا القيد ما سبق التنبيه عليه، وفعل التعجب نحو: زيد ما أحسنه! وأفعل التفضيل نحو: زيد أكرم منه عمرو، فيجب رفع الأسماء على المبتدأ في ذلك لما سبق من أنه لا يفسر هنا إلا ما يجوز عمله فيما قبله،

وإن فسر قوله هنا: ما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل دخبت مسائل الاشتغال في المرفوع نحو: أزيد قام؟ وسنذكرها، إذ يصح لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدم عليه ونحوه، نحو: أعندك زيد قام؟ فيصدق عليه أنه جائز العمل فيما قبله وإن لم يصدق أنه جائز العمل في الاسم المشغول عنه العامل.

(غير صلة) نحو: زيد أنا الضاربة، وأذكر أن تلده ناقتك أحب إليك أم أنثى؟ (ولا مشبه بها) أي الصلة في تميم ما قبله وهو الصفة نحو: ما رجل تحبه يهان، والمضاف إلى المفعول نحو: زيد يوم تراه يفرح.

(ولا شرط مفصول بأداته) نحو: زيد إن زرتك يكرمك. واحترز بمفصول من نحو: إن زيداً زرتك يكرمك، وسيأتي حكمه.

(ولا جواب مجزوم) نحو: زيد إن يكرمك. واحترز بمجزوم مما لو ارتفع ما إذا انجزم كان جواباً، فإنه قد يسمى جواباً تجوزاً، فلو رفعت أكرمك في المثال جاز عند سيبويه وأصحابه تفسيره عاملاً في زيد.

لأنه يجوز له أن يعمل فيما قبله والحالة هذه لو لم يشتغل بالضمير؛ لكن مقتضى كلامه جواز: عمراً إذا قام زيد أكرمك، وهو لا يجوز، إذ لا يجوز: عمراً إذا قام زيد أكرم.

(ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل) نحو: أزيد ظنه ناجياً؟ أي ظن نفسه؛ فلا يجوز نصب زيد، إذ يلزم منه تفسير المفعول الفاعل، وهو ممتنع في جميع الأبواب، فلو انفصل الضمير جاز النصب فتقول: أزيداً لم يظنه ناجياً إلا هو؟ لأن المنفصل كالأجنبي. والأصل: لم يظنه أحد ناجياً إلا هو.

(ولا تالي استثناء) نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو.

(أو معلق) نحو: زيد كيف لقيته؟ وكذا باقي أدوات التعليق؛ وأما لا فعلى المذاهب في تقديم معمول منفيها عليها، وثالثها الأصح يمتنع في القسم لا في غيره، وعلى هذا يجوز: زيداً لا أضربه، ويمتنع: زيداً والله لا أضربه.

(أو حرف ناسخ) نحو: زيد ليتني ألقاه.

(أو كم الخبرية) نحو: زيد كم لقيته.

(أو حرف تحضيض) نحو: زيد هلا ضربته؟

(أو عرض) نحو: عمرو ألا تكرمه؟

(أو تمن بالآ) نحو: العون على الخير ألا أجده؟ فوجوب رفع ما قبل التحضيض وتاليه مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه، وعكس قوم منهم الجزولي فجعلوها مرجحة نصب الاسم السابق. وذكر ابن العلي أن بعض النحويين جوز النصب ورجح الابتداء في نحو: شرابنا ألا تشربه؟

(وجب نصب السابق إن تلا ما يختص بالفعل) نحو إذا غير المفاجأة، ولو في مجازاة. وإن الشرطية، وأدوات التحضيض، فتقول: إذا زيدًا ألقاه أكرمته، ولو زيدًا لقيته ما أهنته، وإن زيدًا أكرمته أكرمك، وهلا زيدًا أكرمته؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوبًا، وقياس من أجاز وقوع الاسم مبتدأ بعد هذه أن يجوز رفع المشتغل عنه في هذه المسائل كلها.

(أو استفهامًا بغير الهمزة) نحو: هل زيدًا رأيته؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسر بالظاهر، ويمتنع الرفع، إذ لا يتقدم مع هل الاسم على الفعل، خلافًا للكسائي. وشمل قوله: بغير الهمزة، أدوات الاستفهام غيرها نحو متى وكيف فتقول: متى أمة الله يضربها؟ وكيف زيدًا لقيته؟ وتحرز من الهمزة فإن النصب بعدها راجح لا واجب كما سيأتي.

(بعامل لا يظهر) أي وجب نصب السابق بعامل لا يجوز إظهاره، لكون العامل المشغول عوضًا عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض. وقول الكسائي إنه منصوب بالعامل المشغول، والعائد ملغى يبطل بنحو: إن زيدًا مررت به، كما يبطل به قول الفراء إن المشغول عامل في الظاهر والمضمر، فتعين كون ناصبه ما ذكر، وهو مذهب البصريين، وإنما قال بعامل ليشمل وشبهه نحو: أزيدا أنت ضاربه؟

(موافق للظاهر) أي لفظًا ومعنى. فالتقدير في: إن زيدًا أكرمته أكرمك: إن أكرمت زيدًا أكرمته.

(أو مقارب) أي إن تعذر الموافقة بنحو: إن زيدًا مررت به أكرمك. التقدير: إن جاوزت زيدًا مررت به، ونحو: إن زيدًا كلمت أخاه أحبك، أي إن لابتست زيدًا كلمت أخاه أحبك.

(وقد يضم مطاوع للظاهر فيرفع السابق) وعليه جاء قوله:

لا تجزعي إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

في رواية الكوفيين فرفع منفس على إضمار المطاوع أي: إن هلك منفس أهلكته، ورواية البصريين بنصبه على إضمار الموافق أي: إن أهلكت منفساً أهلكته. يقال: لفلان منفس ونفيس أي مال كثير. وما سرنى بهذا الأمر منفس ونفيس.

(ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه) فتقول في جواب: أيهم ضربت؟: زيداً ضربته.

(أو بمضاف إليه مفعول ما يليه) نحو: ثوب زيد لبسته في جواب: ثوب أيهم لبست؟ فإن لم يجب به استفهام بالمفعول ولا بمضاف إليه المفعول اختيار الرفع، فتقول في جواب: أيهم ضربته؟ وثوب أيهم لبسته؟: زيد ضربته، وثوب زيد لبسته، بالرفع.

(أو وليه فعل أمر) أي فعل يفهم منه معنى الأمر نحو: زيداً اضربه، أو ليضربه عمرو ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وخرج نحو: زيد أسمع به، فلا يجوز نصب زيد. واحترز بفعل من أن يليه اسم فعل الأمر لا فعله، فإنه لا يجوز نصبه فتقول: زيد مناعه، بالرفع لا غير.

(أو نهى) نحو: زيداً لا تضربه، ونحو قوله:

القائلين يساراً لا تناظره غشا لسيدهم في الأمر إذ أمروا

(أو دعاء) نحو: زيداً، رحمه الله أو ليجزيه الله خيرًا، أو أصلح اللهم شأنه.

(أو ولي هو) أي الاسم المشتغل عنه.

(همزة استفهام) نحو: أزيداً ضربته؟ وأعبد الله ظننته قائماً؟ وأزيداً ظننته أم عمرًا قائماً؟ واحترز بقوله: أو ولي هو من أن تليه الهمزة، فإن الرفع حينئذ يتعين نحو: زيد أضربته؟ وبقوله: همزة من أن يلي هو غير همزة من أدوات الاستفهام، فإنه يجب نصبه نحو: هل زيداً ضربته؟

(أو حرف نفى لا يختص) نحو: ما زيداً ضربته ولا بكراً قتلته. فالنصب هنا راجح على الرفع عند المصنف، وهو اختيار ابن عصفور، وزعم أنه مذهب الجمهور، وقيل: الرفع أرجح، وقيل: هما سواء. واحترز بحرف من ليس، فإن الاسم الذي يليها يرفع بها، فلا تكون المسألة من الاشتغال. وبقوله: لا يختص من لن ولم ولما النافية إذ لا يلي واحد منها الاسم إلا ضرورة، فيحمل على إضمار فعل وجوباً كما قال:

فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أي: فلم ألق ذا رجاء ألقه.

(أو حيث) لأن فيها معنى المجازاة فتقول: حيث زيدًا يكرمك. بنصب زيدًا اختيارًا.
(أو عاطفًا على جملة فعلية تحقيقًا) نحو: لقيت زيدًا وعمرا كلمته، وكذا قام زيد أو
زيدًا ضربت وعمرا كلمته، ولست أخاك وزيدا أعينك عليه، وإنما رجح النصب
للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها. قال تعالى: ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ تَدْمِيرًا﴾ ﴿٣٦﴾ وَقَوْمُ نُوحٍ لَمَّا
كَذَّبُوا الرَّسُلَ أَعْرَفْنَاهُمْ ﴿الفرقان: ٣٦-٣٧﴾ وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ
عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠].

(أو تشبيهًا) نحو: أتيت القوم حتى زيدًا مررت به، وما رأيت زيدًا بل خالدًا لقيت
أباه، وذلك لشبههما بالحروف العاطفة في أنهما لا يكونان إلا بعد كلام.
(أو كان الرفع يوهم وصفًا مخلصًا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾
[القمر: ٤٩]، فنصب كل يرفع توهم أن خلقناه صفة شيء، إذ الصفة لا تفسر عاملاً فيما
قبلها فهو خبر، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر، وهو قول أهل السنة، ورفع يوهم أن
خلقناه صفة شيء والصواب كونه خبرًا، فرجح النصب، لرفعه احتمال غير الصواب،
وقد قرئ بكل منهما، لكن المشهور النصب.

(وإن ولي العاطف جملة ذات وجهين، أي اسمية الصدر، فعليه العجز استوى
الرفع والنصب) فتقول: زيد قام أبوه وعمرو كلمته، بالرفع الراجح على النصب إن
راعت الجملة الكبرى، وبالنصب الراجح على الرفع إن راعت الجملة الصغرى. ولما
كان المراد بذات الوجهين ما يراد بالصغرى والكبرى، وكانت الصغرى، وهي التي في
ضمن الكبرى، قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية، احتاج إلى قوله: أي اسمية الخ... ولو
قال وإن ولي العاطف أو شبهه ليدخل مسألة حتى نحو: أنا أضرب القوم حتى عمرو
أضربه، وقال: فعلية العجز أو كالفعلية في العمل ليدخل مسألة: هذا ضارب عبد الله
وعمر يكرم، لكان حسناً؛ لأن حكمهما كما مر. والحكم باستواء الرفع والنصب هنا،
كما ذكر المصنف، هو قول الجزولي، ونسبه ابن العليج لسيبويه، ونقل عن الفارسي
ترجيح الرفع، ووجهه صلاحية الثاني لسده مسد الأول، بخلاف حالة النصب، ورجح
بعضهم النصب لترتبه على أقرب المتشاكلين.

(مطلقًا) أي سواء أصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا أم لم يصلح، فتختار النصب
إذا راعت الجملة الثانية في نحو: زيد قام أبوه وعمرا أكرمه، وفي نحو: وعمرا أكرمه
في داره. قال سيبويه، وقد ذكر المسألة: وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته، إن

حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الأخير فقلت: عمرو لقيته وزيدا كلمته. انتهى. فصرح بأنك إن حملت على الأخير نصبت، وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي جواز كون ما بعد العاطف خبرًا، ولعل المراد بالحمل هنا المشاكلة التي روعيت مع حتى في نحو: ضربت القوم حتى زيدًا ضربته. فاخترت النصب هنا للمشاكلة لا للعطف، فكذاك يكون هذا.

(خلافاً للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا) وهو مذهب الزيادي أيضًا، وبه قال السيرافي وغيره. ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره من أئمة النحويين لم يشترطوا ضميرًا، فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطًا في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩] قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي﴾ [يس: ٣٨]، وليس في الجملة المحمولة على الصغرى ضمير يعود على الشمس.

(ولا أثر للعاطف إن وليه أما) وذلك لأن أما تقطع، لأنها من أدوات الصدر، فلا نظر إلى ما قبلها، فلا يستوي الرفع والنصب في: زيد قام أبوه وأما عمرو فأكرمته، ولا يرجح النصب في نحو: قام زيد وأما عمرو فكلمته، بل المختار فيما بعد أما الرفع إن لم يله مرجح النصب نحو: أما عمرًا فاضربه أو فلا تضربه أو فغفر الله له.

(وابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلا بغير ظرف أو شبهه، خلافاً للأخفش) فإذا قلت: أنت زيد ضربته؟ فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبره، وعند الأخفش أنت فاعل بضرب مقدرًا، وزيدا منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره. كذا قال المصنف وغيره؛ والذي يظهر أن يقال إن مراد سيبويه هنا أنك إن جعلت أنت مبتدأ، وكان جعل زيد مبتدأ أولى من نصبه بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعد من طالب الفعل، فبقي كما لو لم توجد الهمزة؛ والمختار في: زيد ضربته ونحوه الرفع، فكذاك هنا، فأنت مبتدأ وزيد ضربته جملة في موضع خبره، هذا إن رفعت زيدًا، وإن نصبت على هذا التقدير، كان ضربته الملفوظ به مفسرًا ناصبًا لزيد، والناصب الخبر.

هذا كله إن رفعت أنت بالابتداء، وأما جواز رفعه فاعلاً بفعل مضمير يفسره الظاهر، فيتعين نصب زيد بذلك المضمير، فتقول: أنت زيدًا تضربه؟ أي أتضرب أنت زيدًا تضربه؟ وهذا هو الذي قاله الأخفش، فسيبويه - رحمه الله - لم يذكره ها هنا اعتمادًا

على ما هو المقرر من أن الهمزة يختار معها الفعل في نحو: أزيدا ضربته؟ فسكت عن هذا الوجه في نحو: أنت زيد ضربته؟ اتكالا على ذلك، وأراد أن ينبه هنا على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه. وعلى هذا فلا خلاف بين سيوييه والأخفش، وقد صرح سيوييه برجحان الفاعلية في نحو: أعبد الله ضرب أخوه زيداً؟ واحترز المصنف بقوله: بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بأحد هذين، فإنه لا يسقط ترجيح النصب في الاسم المفصول، إذ يتسع في هذين ما لا يتسع في غيرهما، فإذا قلت: أكل يوم زيداً تضربه؟ أو أفي الدار زيداً تضربه؟ كان الاختيار النصب كما لو لم يفصل.

(وكذا ابتداء المتلو بلم أو لن أو لا، خلافاً لابن السيد) فإذا قلت: زيد لم أضربه أو لن أضربه أو لا أضربه، كان جعل زيد مبتدأ أولى من نصبه، كما في قولك: زيد ضربته. وقال أبو محمد بن السيد: النصب أرجح، كما في قولك: ما زيداً ضربته. والفرق ظاهر. واحترز من المتلو بما، فإن رفعه على الابتداء متعين، فتقول: زيد ما ضربته، إذ لا يفسر هنا إلا ما يصح عمله في الاسم السابق.

(وإن عدم المانع) أي مانع النصب كالألف واللام مثلاً نحو: زيد أنا الضاربه؛ فنصب زيد ممتنع لكون العامل صلة، وكذا بقية ما سبق ذكره في أول الباب.

(والموجب) أي موجب النصب كإن مثلاً نحو: إن زيداً رأيته أحببته.

(والمرجح) أي مرجح النصب كسبق همزة الاستفهام الاسم مثلاً نحو: أزيدا ضربته؟

(والمسوي) أي المسوي بين النصب والرفع على الابتداء وهو الجملة ذات الوجهين نحو: زيد قام أبوه، وعمره أكرمه.

(رجح الابتداء) وذلك نحو: زيد ضربته، وأنا زيد ضربته، وزيد صديقي وعمره أحببته.

(خلافاً للكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: أنا زيد ضربته وأنت عمرو كلمته) ووجه قول الكسائي أن تقديم الفاعل في المعنى منبه على مزيه العناية بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم. وقال غيره: لا ترجيح في هذا، لأن الاسم السابق لا يدل على فعل ولا يقتضيه، فوجوده كعدمه.

(وملابسه الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملاسته بدونهما) فمثل: زيد ضربت أخاه، زيد ضربت رجلاً ييغضه، أو ضربت عمرًا وأخاه. وقد سبق هذا عند قوله: أو ملابسه ضميره. وقيد العطف بالواو لينبه على أن غيرها من حروف العطف لا يثبت له هذا الحكم. فلا يجوز: هند رأيت عمرًا ثم أخاها، ولا رأيت عمرًا أو أخاها - واحترز بقوله: غير معاد، من أن يعاد العامل، فلو قلت: زيدًا رأيت عمرًا ورأيت أخاه، بنصب زيد، لم يجز.

(وكذا الملاسة بالعطف في غير هذا الباب) نحو: ضربت امرأة قام عمرو وأخوها، وجاءت التي قام زيد وأبوها، وجاء زيد راكبًا عمرو وأبوه، وزيد قائم عمرو وأخوه. فلو عطفت بغير الواو أو كررت العامل لم يجز.

(ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ما علق به، خلافًا لابن كيسان) فإذا قلت: زيد ظفرت به على عمرو، أي بسببه، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصب زيد، ومنع هو النصب، لكون المجرور فاعلاً في المعنى. كذا قال المصنف، وفيه بحث. ورد على ابن كيسان بأن كونه فاعلاً في المعنى لا يمنع نصبه، بدليل: زيدًا أقمته.

(وإن رفع المشغول شاغله لفظًا) نحو: أزيد قام أبوه.

(أو تقديرًا) نحو: أزيد مر به.

(فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه) فتارة يجب تقدير الفعل نحو: إن زيد قام غلامه فأكرمه، وتارة يرجح تقدير الفعل على الابتداء نحو: أزيد قام غلامه، وتارة يتساوى الأمران نحو: زيد قام وعمرو قعد، إن راعيت الكبرى رفعت عمرًا على الابتداء، أو الصغرى رفعت على الفاعلية، وتارة يرجح الحمل على الابتداء، ومثل المصنف ذلك بقولك: زيد قام: والمعروف في هذا أنه يجب فيه الحمل على الابتداء، لأنه لم يوجد مع الاسم السابق ما يقتضي الفعل لزومًا ولا اختيارًا، وهو شرط في هذا النوع، كما ذكر المغاربة، ولم يجز رفعه على الفاعلية إلا أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف، بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل؛ فلعل المصنف ذهب إلى ما ذهب إليه. ومثل بعضهم ذلك بقولك: خرجت فإذا زيد قد ضرب عمرًا. بناء على ما حكاه الأخفش عن العرب أن إذا الفجائية يجوز أن يليها الفعل المقرون بقدر غير؛ وفيه نظر، إذ الشرط في هذا النوع كما سبق أن يوجد طالب الفعل لزومًا أو

اختيارًا، وإذا الفجائية على هذا التقدير ليست كذلك. وغاية ما حكاه الجواز، وعلى هذا يكون هذا القسم ساقطًا.

(ولا يجوز في نحو: أزيد ذهب به؟، الاشتغال بمصدر منوي، ونصب صاحب الضمير، خلافًا للسيرافي وابن السراج) ونحو: هذا المثال: أزيد غضب عليه؟ وما ذكره المصنف من أمثلة سيبويه، فزيد مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة. والتقدير: أذهب زيد ذهب به؟ لأن الجار والمجرور في موضع رفع بذهب، ويجوز رفعه بالابتداء كما تقدم، وأم نصبه على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر، والجار والمجرور في موضع نصب، والتقدير: ذهب هو أي الذهاب به، فأجازه المبرد والمذكوران. ورد بأن الفعل إنما يتضمن مصدرًا غير مختص، وغير المختص لا ينوب عن الفاعل.

(وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملًا فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسندًا إلى غير ضميريهما) فإذا قلت: أزيد أخوه تضربه؟ بقاء الخطاب، وهو من أمثلة سيبويه، جاز نصب الأخ على الاشتغال بلا خلاف، فتقول: أزيد أخاه تضربه؟ أي تضرب أخاه تضربه؟ وأجاز سيبويه والأخفش نصب زيد أيضًا، فتقول: أزيد أخاه تضربه؟ فتنبه بعامل مقدر. وحكى عن قوم من القدماء أنهم منعوا نصب زيد ونحوه. ورد عليهم بأن المضممر الذي وقع على الأخ قد عرف إذ فسر الظاهر واستبان حتى صار كأنه ملفوظ به، فكيف لا يفسر ويكون هذا المظهر تفسيرًا لهما جميعًا؟

(فإن أسند إلى أحدهما) أي إلى أحد الضميرين المذكورين كضمير زيد والأخ مثلاً نحو: أزيد أخوه يضربه، بقاء الغائب.

(فصاحبه) أي صاحب الضمير الذي أسند إليه العامل الظاهر.

(مرفوع بمفسر المشغول، وصاحبة الآخر منصوب به) فإن جعلت الضمير المرفوع بقولك: يضربه عائداً على الأخ، والمنصوب به عائداً على زيد، رفعت الأخ ونصبت زيداً فقلت: أزيد أخوه يضربه؟ والتقدير: يضرب زيداً أخوه يضربه؟ وإن جعلت المرفوع عائداً على زيد، والمنصوب عائداً على الأخ رفعت الأخ ونصبت الأخ فقلت: أزيد أخاه يضربه؟ والتقدير: يضرب زيد أخاه يضربه؟

باب

تعدي الفعل ولزومه

(إن اقتضى فعل مصوغاً له) أي اسماً مصوغاً له كضرب مثلاً، فإنه يقتضي اسماً كزيد مثلاً، يصاغ لذلك الاسم اسم مفعول بالشروط المذكورة كمضروب.

(بإطراد) تحرز من مثل مسموح، والأصل مسموح به، فحذف الحرف فاستتر الضمير، فلا يقال إن سمح متعد لأن هذا غير مطرد، وكذا لا يقال: زيد ممرور أي ممرور به.

(اسم مفعول تام) احترز بالتام مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر، فإنه لازم، نحو ذهل وطمع، إذ يقال: مذهول ومطموع عنه فليسا متعديين.

(نصبه مفعولاً به) فتقول: ضربت زيداً. وكون الناصب للمفعول به الفعل، كما ذكر المصنف، هو مذهب البصريين، وذلك لأنه المستدعي له، وقال هشام: ناصبه الفاعل، والفراء الفعل والفاعل معاً، وخلف الأحمر معنى المفعولية. ورد الثاني بنحو: عجبت من ضرب زيداً. فانتصب ولا فاعل، والثالث به وبمثل: ضرب زيداً عمرو، والعامل لا يعمل حتى يتم، والرابع بنحو: ضرب زيد؛ إذ معنى المفعولية موجود وقد ارتفع.

(وسمي متعدياً وواقعاً ومجاوِزاً) والمشهور تسميته متعدياً.

(وإلا فلازماً) أي وإلا يقتضيه يسمى لازماً، ويسمى أيضاً قاصراً وغير متعد

(وقد يشهر بالاستعمالين) أي بالتعدي واللزوم.

(فيصلح للاستمين) فيقال فيه متعد ولازم. والمراد بهذا ما تعدى بنفسه تارة وتارة بحرف جر، ولم يكن أحد الاستعمالين مستندراً فيه. ويقال لهذا النوع: متعد بوجهين، وهو قسم ثالث عند بعض، وبه جزم المصنف، لكنه مقصور على السماع. قالوا: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، وكلته وكلت له، ووزنته ووزنت له، وعددت زيداً وعددت له، وقيل: أصل هذا النوع التعدي بالحرف، ثم اتسع فيه فحذف الجار، وإليه ذهب أبو الحسن طاهر بن بابشاذ، وقال ابن عصفور: ما كان من هذا النوع يحل بنفس المفعول فالأصل تعديه بنفسه والحرف زائد بنحو: مسحت برأسي ومسحت رأسي، وخشنت بصدرة وصدرة، لأن التخشين يحل بالصدر، وما لم يكن كذلك فالأصل تعديه بالحرف بنحو: نصحت لزيد، لأن النصح لا يحل بزيد، ومعنى خشنت صدره أوغرته.

(وإن علق اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف جر) نحو: آمنت بالله، ورغبت في الخير، وأعرضت عن الشر.

(وقد يجري مجرى المتعدي شذوذاً) كقول الشاعر:

تحن فتبدي ما بها من صباة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني
أي لقضي علي.

(أو لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدار والمسجد. ويقاس على هذا لكثرته فيقال: دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة، ولا يقاس على قولهم: توجه مكة، وذهب الشام، ومطرنا السهل والجبل، وضرب فلان الظهر والبطن، لأنه لم يكثر.

(أو لتضمن معنى يوجب ذلك) فيصير الفعل اللازم بتضمينه معنى المتعدي بنفسه متعدياً بنفسه كقول علي - عليه السلام - إن بشراً قد طلع اليمن. فعدي طلع بنفسه لتضمنه معنى بلغ، وكذا قول نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرمانى؟ أي أوسعكم؟ قاله الخليل. وأكثر ما يكون التضمن فيما يتعدى بحرف جر فيصير متعدياً بنفسه، ومن النحويين من قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال. ومن المسموع: أمرتك الخير أي كلفتك، ﴿وَلَا تَغْرُمُوا عُقْدَةً﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي لا تعقدوا. وهو كثير.

(واطرء الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أن وأن) تقول: عجبت أن تقوم، أو أنك قائم. والأصل: من أن تقوم، ومن أنك قائم، فحذف الحرف تخفيفاً لطولهما بمتعلقهما. واحترز بالمتعين من نحو: رغبت في أن تفعل، فإنه لا يجوز حذف في إذ لا يدري أن التقدير: رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل: وقد جاء الحذف في: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]. وقدره بعض العلماء: في أن، وبعضهم عن أن. واحترز بقوله مع أن وأن من غيرهما، ومنه صريح المصدر فلا يجوز في: عجبت من خروجك: عجبت خروجك، لعدم الطول.

(محكوماً على موضعهما بالنصب) قال المصنف: وهو مذهب سيويه والفراء، وهو الأصح، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل عليه أولى.
(لا بالجر، خلافاً للخليل والكسائي) وقد استشهد لما أشد الأخفش من قول الشاعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه

ولا حجة فيه، إذ يحتمل كون " أَنْ تَكُونَ " في موضع نصب وعطف عليه بالجر على التوهم: وحكاية المصنف عن الخليل أنه في موضع جر موافقة لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك. والذي في كتاب سيويه أن الخليل قال إنه في موضع نصب، ثم قال: ولو قال إنسان إن أن في موضع جر لكان قولاً قوياً والأولى قول الخليل، يعني كونه في موضع نصب.

(ولا يعامل بذلك) أي بالاستغناء عن حرف الجر والنصب على سبيل الاطراد.

(غيرهما) أي أن وأن.

(خلافًا للأخفش الصغير) وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد، تقول على رأيه وعلى رأي ابن الطراوة أيضاً: برئت القلم السكين. والأصل بالسكين، فحذف الحرف لما تعين هو وموضعه، وقاسا ذلك على ما سمع من قولهم: اخترت زيداً الرجال، أي من الرجال، وأمرتك الخير، أي بالخير، وسميت ابني محمداً، أي بمحمد، فإن لم يتعين الحرف لم يحذف، فلا تقول: رغبت الأمر، إذ لا يدرى هل المراد رغبت في الأمر أو عن الأمر، وكذا إن لم يتعين موضعه، فلا يقال: اخترت إخوتك الزيدين، إذ لا يدرى هل المراد اخترت إخوتك من الزيدين، أو اخترت من إخوتك الزيدين. والصحيح أنه لا يقاس على ذلك وإن وجد الشرطان، لقلة ما ورد من ذلك، فلا يقال على هذا: أحببت الرجال زيداً، ولا اصطفت الرجال عمراً.

(ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو: أشارت كليب بالأكف الأصابع) أي إلى

كليب، وصدر البيت:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة

ومثله قول الآخر:

وكريمة من آل قيس ألفته حتى تبذخ فارتقى الأعلام

أي إلى الأعلام. وكريمة مجرور برب مقدرة. وعليه نبه واحترز المصنف بقوله: في نحو: أشارت كليب، والهاء فيه للمبالغة. ومعنى ألفته أعطيته ألفاً، يقال: ألفه يألّفه بالكسر أعطاه ألفاً. وتبذخ معناه تكبر وعلا، قال الجوهري: التبذخ التكبر، وقد بذخ بالكسر وتبذخ أي تكبر وعلا.

[فصل:]

[في أنواع الفعل المتعدي]

(فصل): (المتعدي من غير بابي: ظن وأعلم) وقد تقدم الكلام على البابين.

(متعد إلى واحد) نحو: رحمك الله.

(ومتعد إلى اثنين) نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾.

(والأول) أي المتعدي إلى واحد.

(متعد بنفسه وجوبًا) فلا يصل إلى مفعوله بحرف إلا إن كان زائدًا بشرطه، نحو:

لزيد ضربت، ومنه: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

(وجائز التعدي واللزوم) فيتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى كشكر ونصح

ولغة القرآن فيهما التعدي بالحرف، قال تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ اِلْدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]،

وقال: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢].

(وكذا الثاني) وهو المتعدي إلى اثنين.

(بالنسبة إلى المفعولين) فمنه ما تعدى إليه أيضًا بنفسه نحو: كسا وأعطى، فتقول:

كسوت زيدًا جبة، وأعطيته درهماً، ومنه ما تعدى إليه بحرف الجر نحو: اختار وأمر

فتقول: اخترت زيدًا من الرجال، وأمرته بالخير.

(والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك) فإذا قلت: أعطيت زيدًا

درهماً، فالأصل تقديم زيد على درهم لأنه الآخذ، وهو فاعل في المعنى، وكذلك باب

أعطى جميعه، ولهذا جاز: أعطيت درهمه زيدًا، وامتنع: أعطيت صاحبه الدرهم، إلا

على قول من أجاز: ضرب غلامه زيدًا.

(وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر) فإذا قلت: اخترت زيدًا الرجال، فالأصل تقديم

زيد على الرجال، لأن الأصل: اخترت زيدًا من الرجال، وعلقة ما يتعدى إليه العامل بلا

واسطة أقوى من علاقة ما قد يتعدى إليه بواسطة، ولهذا جاز: اخترت قومه عمرًا، إذ

الأصل اخترت عمرًا من قومه؛ وامتنع: اخترت أحدهم القوم، إذ الأصل: اخترت

أحدهم من القوم، فكل في موضعه، فيلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، بخلاف

المسألة الأولى؛ ومن أجاز: ضرب غلامه زيدًا، أجاز: اخترت أحدهم القوم، واخترت

أحدهم من القوم.

(وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى)
فالواجب نحو: ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا، إذ هو مثل: ما ضرب عمرًا إلا زيدًا، وكذا
نحو: أعطيت الدرهم صاحبه، إذ هو مثل: ضرب زيدًا غلامه.

والممتنع نحو: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا، إذ هو مثل: ما ضرب زيد إلا عمرًا،
وكذا: أضربت زيدًا عمرًا، أي جعلت زيدًا يضرب عمرًا، إذ هو مثل: ضرب موسى
عيسى، وهذا المثال صحيح عند من لا يرى أن التعدية بالهمزة سماع في المتعدي قياس
في اللازم، فأما من رأى ذلك، وهو ظاهر مذهب سيبويه فلا يصح عنده، وما خلا من
مقتضى الوجوب والامتناع جائز بقاءه على الأصل نحو: كسوت زيدًا ثوبًا، وخروجه
عن الأصل نحو: كسوت ثوبا زيدًا، كما يجوز: ضرب زيد عمرًا، وضرب عمرًا زيد.

[فصل:]

في تقديم المفعول وتأخيرَه

(فصل): (يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أن مشددة) فلا يجوز في: عرفت أنك منطلق: أنك منطلق عرفت. فأما: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا﴾ [الجن: ١٨] فعند الأخفش أنه في موضع جر باللام، وهو عند سيويه أقوى من كونه في موضع نصب كما يراه الخليل، لأنه لو كان كذلك لم يتقدم إذ هو حينئذ مثل: أنك منطلق عرفت. (أو مخففة) فلا يجوز في: علمت أن سيخرج زيد: أن سيخرج زيد علمت.

(وتقديمه إن تضمن معنى استفهام) نحو: من ضربت؟ وأيهم لقيت؟ وكذا ما يقصد به الاستثبات كأن يقال: ضربت زيداً، فتقول: من ضربت؟ ووافق الكوفيون البصريين على منع تأخير ما لم يقصد به الاستثبات، وأجازوا في من وما وأي عند قصد الاستثبات التأخير، وحكوا: ضرب من منا، بالإعراب، ومن منا، ببناء الأول، وضربت ما وماذا ومه؟ في استثبات: ضربت رجلاً، وضربت الما والمذا والمه في استثبات: ضربت الرجل. ولا تلحق هاء السكت لفظاً إلا في الوقف، وضربت أياً؟ في استثبات: ضربت رجلاً. وأما البصريون فلم يحفظوا في الاستثبات إلا: ضرب من منا، واعتقدوا شذوذه: وعلى هذا لا يجوز في استثبات: ضربت عشرين رجلاً إلا: كم ضربت؟ ولا يجوز: ضربت كم. عند بصري ولا كوفي: وكذا غير ما سبق ذكره من أسماء الاستفهام. (أو شرط) نحو: من تكرم أكرم، وأيهم تضرب أضرب.

(أو أضيف إلى ما تضمنها) نحو: غلام أيهم رأيت؟ وغلام من تضرب أضرب.

(أو نصبه جواب أما) نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. ويجب تقديم منصوب الفعل أيضاً إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ فإن لم يلزم اتصاله لو تأخر لم يجب تقديمه نحو: الدرهم إياه أعطيتك، وكذا يجب تقديمه إن كان كم الخبرية نحو: كم غلام ملكت. إلا في لغة رديئة حكاها الأخفش، فتقول على هذا: ملكت كم غلام؛ وذكر بعض المغاربة أنه يجب تقديمه أيضاً إن كان ناصبه فعل أمر قرن بالفاء نحو: زيداً فاضرب.

(ويجوز في غير ذلك، إن علم النصب، تأخير الفعل) فتقول: زيداً ضرب عمرو، وكمثرى أكل موسى؛ فإن جهل النصب لم يؤخر، فلا تقول: موسى ضرب عيسى، على أن موسى مفعول.

(غير تعجبي) فلا يجوز في: ما أحسن زيدًا! ما زيدًا أحسن!

(ولا موصول به حرف) فلا تقول في: أريد أن تضرب زيدًا: أريد زيدًا أن تضرب، ولا أن زيدًا تضرب أريد. هذا إذا كان الحرف عاملاً، فإن لم يكن عاملاً جاز تقديم المعمول على العامل وحده فتقول: عجبت مما زيدًا تضرب.

(ولا مقرون بلام ابتداء) فلا يجوز في: ليحب الله المحسن: المحسن ليحب الله. هذا إذا لم توجد إن، فإن وجدت جاز فتقول: إن زيدًا عمرًا ليضرب.

(أو قسم) فلا تقول: والله زيدًا لأضربن.

(مطلقًا) أي ويجوز في غير ذلك إن علم النصب تأخير الفعل مطلقًا إن خلا الفعل مما ذكره، سواء أكان في المسائل الخمس التي يذكرها عقيب هذا أم في غيرها، وفاقا للبصريين.

(خلافًا للكوفيين في منع نحو: زيدًا غلامه ضرب، وغلامه أو غلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيد، وما طعامك أكل إلا زيد) لأن السماع ورد بخلاف قولهم، فمثل المسألة الأولى قول الشاعر:

كعباً أخوه نهى فانقاد منتهياً ولو أبى باء بالتخليد في سقرا
ومثل الثانية قوله:

رأيه يحمد الذي ألف الحز م ويشقى بسعيه المغرور
ونظير الثالثة قوله:

شر يوميهـا وأغواه لها ركبـت عنـز بحدج جمـلا
ومثال الرابعة قوله:

ما شاء أنشأ ربي، والذي هو لم يشأ فلسـت تراه ناشئاً أبداً
ومثل قول الخامسة قوله:

ما المرء ينفع إلا ربه فعـلـ م تستمال بغير الله آمال

وعن اسم امرأة من طسم زعموا أنها اخذت سبيئة فحملوها في هودج والطفوها بالقول والفعل فقالت ك هذا شر يومي، أي حين صرت أكرم النساء ز وشر منصوب

بركبت على الظرفية أي ركبت في شر يومئها، والحدج بالكسر الحمل، ومركب من مراكب النساء أيضًا، وهو مثل المحفة وهو المراد هنا و والجمع حدوج واحداج.

(ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر) فلا تقول ك زيدًا ضرب، بمعنى ضرب نفسه، بلا خلاف، وعلل ذلك المبرد بأنه يصير المفعول لا بد منه. واحترز بمتصل من المنفصل فيجوز: ما ضرب زيدًا إلا هو، إذ الأصل: ما ضرب زيدًا أحدًا إلا هو. فلما قام المنفصل مقام الظاهر جازت المسألة كالظاهر، وأجاز الكسائي وحده: زيدًا ضرب هو، تنزيلا لهو منزلة الأجنبي، والقياس منعها، إذ ليس هذا من مواضع فصل الضمير.

(وقد يوقع على مضاف إليه) نحو: غلام هند ضربت. وجاز هذا لأنه في تقدير ضربت هند غلامها، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين، وهو المنقول عن هشام، ونقل النحاس عنهم المنع، وهو المنقول عن الأخفش والفراء، ونقل عن المبرد والكسائي المنع والجواز. والصحيح الجواز. قال الشاعر:

أجل المرء يستحث ولا يدري إذا بيتغي حصول الأمانى

ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل، وأجل مفعول يستحث، فأوقع فعل مضمر متصل على مضاف إلى مفسره، والمعنى: المرء في وقت ابتغاء الأمانى يستحث أجله ولا يشعر.

(أو موصول بفعله) أي بفعل المفسر الظاهر نحو: ما أراد زيد أخذ، فأخذ ناصب ما، وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد، وأراد زيد صلة ما، فأوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر، ومثل هذا المثال قول الشاعر:

ما جنت النفس مما راق منظره رامت، ولم ينهها بأس ولا حذر

[فصل:]

في حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به

(فصل): (يجوز الاقتصار قياسًا) ولا يتوقف على مورد السماع.

(على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه) كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا: خيرًا، أي ذكرت خيرًا، ولمن قطع حديثًا، أي: تمم تمم حديثك.

(أو سببه) كقول الشاعر:

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ولو تسليت عنها، أم عمار

أي ذكرت أم عمار، لأن التهيج سبب الذكر.

(أو مقارنه) كقولك لمن تأهب للحج: مكة، أي تريد مكة، وكتكبير مرتقب الهلال:

الهلال، أي أرى الهلال.

(أو الوعد به) نحو: زيدًا لمن قال: سأطعم، أي أطعم.

(أو السؤال عنه بلفظه) نحو: بلى زيدًا، لمن قال: هلا رأيت أحدًا؟ أي رأيت.

(أو معناه) نحو: بلى وجاذًا، لقائل: أفي مكان كذا وجد؟ أي بلى تجد وجاذًا، لأن

معنى: أفي مكان كذا: أأجد في مكان كذا؟ والوجد بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء، والجمع وجاذ.

(أو عن متعلقه) كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي

أنزل.

(وبطلبه) نحو: اللهم ضبغًا وذئبًا، أي اجمع فيها. وألا رجل؟ إما زيدًا وإما عمرًا،

أي اجعله إما زيدًا وإما عمرًا.

(وبالرد على نافية) نحو: بلى زيدًا، لمن قال: ما ضربت أحدًا.

(أو الناهي عنه) نحو: بلى من أساء، لمن قال: لا تضرب أحدًا.

(أو على مثبتة) نحو: لا، بل خالدًا، لمن قال: ضرب زيد عمرًا.

(أو الأمر به) نحو: لا، بل زيدًا، لمن قال: اضرب عمرًا.

(فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم) فمن المثل

قولهم: كليهما وتمرا، أي أعطني كليهما وزدني تمرا وكذا قولهم: هذا ولا زعماتك، أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك، وقيل التقدير: ولا أزعم زعماتك. ومعناه أن

المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك. ومن شبه المثل في كثرة الاستعمال قولهم: حسبك، خيرًا لك. ووراءك، أوسع لك. ومنه: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]. ومذهب الخليل وسيبويه أن الناصب هنا فعل دل عليه ما قبله، والتقدير: وائت خيرًا لك، وائت مكانا أوسع لك، وأتوا خيرًا لكم؛ وذهب الكسائي إلى أن المنصوب هنا خبر كان مضمر، أي: يكن خيرًا لك، ورد عليه الفراء بأنه لو كان كما زعم لجاز: انته أخانا، أي تكن أخانا. ويرد عليه أيضًا الآية الأولى، إذ ليس فيها على قوله دعاء إلى التوحيد، بل نهى عن التثليث فقط، والمراد إنما هو الأول.

وذهب الفراء إلى أن المنصوب صفة مصدر محذوف. أي انتهوا انتهاء خيرًا لكم. ورد عليه بما قبل الآيتين، إذ ليس فيه ما يكون عنه مصدر، وأيضًا فأوسع صفة لمكان لا لمصدر، وأشار بقوله: في كثرة الاستعمال، إلى أن ما لا يكثر استعماله لا يشبه المثل، فلا يكون الحذف فيه لازمًا، وذلك نحو: انته أمرًا قاصدا، أي: وائت أمرًا قاصدا. والمعنى انته عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب، وائت أمرًا فيه القصد والصواب. والقصد العدل. والحذف في هذا ليس بلازم، بخلاف ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ ونحوه صرح بذلك سيبويه، وفرق بكثرة الاستعمال، والزمخشري جعل انته أمرًا قاصدا، وانتهوا خيرًا لكم، سواء في وجوب إضمار الفعل، ومن شبه المثل في وجوب الحذف لكثرة الاستعمال قول ذي الرمة:

ديار مية إذا مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم

قال سيبويه كأنه قال: اذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم، ويقال: أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له، والمساعدة المواتاة والمساعدة.

(وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرًا فيلزم حذف ثاني الجزئين) أي الجزء الآخر، وهو الخبر في الصورة الأولى والمبتدأ في الثانية.

قال سيبويه: ومن العرب من يقول: كلاهما وتمرًا، كأنه قال: كلاهما لي، وزدني تمرًا. وهذه هي الصورة الأولى. وقال سيبويه أيضًا: ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول: تلك ديار فلانة. وهذه هي الصورة الثانية.

[فصل:]

في حذف المفعول وذكره

(فصل): (يُحذف كثيرًا المفعول به غير المخبر عنه) تحرز من المفعول النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد، فلا يجوز حذف زيد ونحوه كما لا يجوز حذف الفاعل، ودخل في المخبر عنه المفعول الأول من باب ظن، وهو الثاني من باب أعلم، وقد سبق الكلام في حذفه.

(والمخبر به) تحرز من الثاني في باب الظن، وهو الثالث في باب أعلم، وقد سبق أيضًا حكم حذفه.

(والمتعجب منه) نحو: ما أحسن زيدًا! وقد ذكر في باب التعجب أنه إذا علم جاز حذفه مطلقًا، وسيأتي الكلام على ذلك.

(والمجواب به) كقولك: زيدًا لمن قال: من رأيت؟

(والمحصور) نحو: ما رأيت إلا زيدًا.

(والباقى محذوفًا عامله) نحو: اللهم ضبعا وذئبا.

(وما حذف من مفعول به فمفني للدليل) أي ما لم يذكر من المنصوب مفعولاً به، وهذا هو الحذف اختصارًا، ومنه حذف الضمير المنصوب العائد على الموصول بشرطه، كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] أي يريده، ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] أي خلقته.

(أو غير منوي، وذلك إما لتضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم) كتضمن أصلح معنى لطف في قوله: أصلح الله في نفسك. إذ لولا التضمن لقلت: أصلح الله نفسك. ومنه - والله أعلم - ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥] أي الطف بي فيهم، فضمن المتعدي معنى اللزوم فلزم. ومنه أيضًا: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٤] أي يخرجون عن أمره. وأكثر ما يكون التضمن فيما يتعدى بحرف فيصير يتعدى بنفسه. ومنه: ﴿وَلَا تَغْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي ولا تعقدوا، وهو كثير. ومن النحويين من قاسه لكثرتة، ومنهم من قصره على السماع، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال. والمشهور أن التضمن مطلقًا ليس بقياس، وإنما يذهب إليه إذا كان مسموعًا من العرب.

(وإما للمبالغة بترك التقييد) نحو: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع؛ أي هذا شأنه، فلم يقيد بمفعول مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار، ومنه ﴿يُخَيِّي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

(وإما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل) أي لسبب منها، ويجمع الأسباب المشار إليها غرض لفظي أو معنوي، كما سبق في باب النيابة عن الفاعل. فاللفظي الإيجاز نحو: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦]، وموافقة المسبوق السابق: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ﴾ [٤٢] ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٢ - ٤٣]، وإصلاح الوزن نحو:

وخالد يحمد ساداتنا

أي يحمده، والمعنوي العلم: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، والجهل: ولدت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت، وكون التعيين غير مقصود: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَذْقُهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ١٩]، وتعظيم الفاعل: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، وتعظيم المفعول: سب فلان، والخوف منه: أبغت في الله، ولا تذكر من أبغضته خوفاً منه، والخوف عليه: هوي فلان، ولا تذكر من هويه خوفاً عليه.

[فصل:]

في تعدي الفعل بالهمزة والتضعيف

(فصل): (تدخل في هذا الباب) تحرز من باب أعلم وأرى، وقد سبق حكمه.

(على الثلاثي غير المتعدي إلى اثنين) تحرز من كسوت ونحوه، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل، ولا تضعف عينه للتعدية.

(همزة النقل فيزداد مفعولاً إن كان متعدياً) نحو: أكفلت زيداً عمراً، وأغشيت الشيء الشيء.

(ويصير متعدياً إن كان لازماً) نحو: أزلت الشيء وأبنته. وظاهر كلامه أن التعدية بالهمزة فيما ذكر قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن الهمزة، كما سيأتي، وفي المسألة أربعة مذاهب:

أحدها: أنه قياسي في اللازم والمتعدي لواحد، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي علي، وظاهر قول المصنف، إلى فيما أغنى عنه التضعيف.

الثاني: أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر مذهب سيبويه.

والثالث: أنه سماع في اللازم والمتعدي، وهو مذهب المبرد.

والرابع: أنه قياسي في كل فعل إلا باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة.

(ويعاقب الهمزة كثيراً، ويغني عنها قليلاً، تضعيف العين) مثال المعاقب: أنزلت

الشيء ونزلته، وأبنته وبيتته. وظاهر مذهب سيبويه أن التعدية بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدي، وقيل إنها قياس، وظاهر كلام المصنف أن المعنى واحد عند معاقبة

التضعيف الهمزة، وذهب الزمخشري والسهيلي ومن وافقهما إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار، وأن التعدية بالتضعيف تدل عليه، ولهذا جاء: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ

الْقَدْرِ﴾، لأنه أنزل فيها إلى سماء الدنيا دفعة واحدة، وجاء: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧]، ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي شيئاً بعد شيء على مهل، والأول

هو الصحيح لقوله: ﴿لَوْ لَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، وقوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٤٠]. وأجمع المفسرون على أن المراد

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ﴾ [الأنعام: ٦٨] الآية، وإنما نزلت مرة واحدة.

ومثال المغني: قويت الشيء، وحكمتك، وهو كثير لكنه أقل من الأول.
(ما لم تكن همزة) فلا تعدى حينئذ بالتضعيف، بل بالهمزة نحو: أنأيت زيداً أبعدته،
وأثأيت الخرز خرمته، والثأى الخرم والفتق.

(وقل ذلك في غيرها من حروف الحلق) فالغالب في حلقي العين التعدية بالهمزة
نحو: أذهبه وأسعده وأدخله، وقد يتعاقب في هذا أفعل وفعل نحو: أوهنه ووهنه وأبعده
وبعده، وفهم من اقتصار المصنف على ذكر هذين المعديين، أعني الهمزة والتضعيف،
أنه لا تعديه بغيرهما كتعديتهما، خلافاً لمن أثبت التعدية بتضعيف اللام نحو:
صعر خده وصعررته، وهو من الصعر وهو الميل في الخد خاصة، والسين والتاء
نحو: حسن زيد واستحسنته، وطعم زيد الخبز واستطعمته إياه، وألف المفاعلة نحو ك
سأيرته وجالسته، وتغيير حركة العين، قالوا: شترت عين الرجل؛ وشترها الله، وهو من
الشر وهو انقلاب في جفن العين، وكسى زيد الثوب وكسوته إياه؛ فهذه أربع معديات
لكن لا يطرد شيء منها.